IJA # 2339

Newspaper Clippings

السيد الرئيس صدام حسين يرأس الجلسة التاسعة والثلاثين لمجلس الوزراء

القائد: التطبيق الاشتراكي بدون حوافز واهداف ومرونة .. حالة ثقيلة

قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه .. ان التطبيق الاشتراكي بدون حوافز ورؤية واضحة للاهداف ومرونة في صيغ العمل يصبح حالة ثقيلة تهدر الموارد وتضعف الابداع حتى لو توفرت سلامة النية لدى المديرين والعاملين .

جاء ذلك في حديث مهم للسيد الرئيس القائد .. رعاه الله .. خلال ترؤس سيادته الجلسة التاسعة والثلاثين لمجلس الوزراء .

وقال سيادته مخاطبا السادة اعضاء مجلس الوزراء .

احكموا الصلة بين زيادة موارد العاملين وبين كفاءتهم في الاداء سواء في رفع مستوى الانتاج كما ونوعا ام في تقليص العطلات ام تقليل الحاجة الى الصيانة ام معالجة الهدر في استخدام المواد ام الاجزاء الاحتياطية وان تحجب الزيادة في المكافآت او المخصصات عند هبوط مستوى الانتاج او الصيانة او الخدمات .

وعندما يشعر الموظف ان اداءه الجيد مرئي وان تحسين وضعه المعيشي له صلة بهذا كله فانه سيتعلم (على درب) الامانة والدقة فيتصرف تصرفا لائقا به وبالمسيرة وستتعزز ثقته بنفسه كما سيعلم ان المشروعية بالعقاب ترافقها مشروعية بالكفاية النسبية . فيكون لكل من العقاب والثواب وضوح وعدالة في الرؤية وفي التطبيق وهذه قاعدة سليمة ان صحت في الاحوال الاعتيادية فهي مطلوبة اكثر في الظرف الصعب الذي يحتاج الى عقول مفتوحة ومعالجات جدية والى كل ما يبقي الدولة حية ونشطة وقادرة على العطاء .

وقد بحث مجلس الوزراء المواد المدرجة في جدول اعماله الاعتيادي واتخذ القرارات والاجراءات اللازمة بشانها وكان من بينها متابعة سير تنفيذ (مشروع وفاء القائد) الذي ينقل مياه الشرب الى مدينة المدن .. وقد امر السيد الرئيس القائد .. رعاه الله .. بان يجرى تنسيق وتقسيم العمل في هذه المرحلة بين السادة وزراء الداخلية والري والاسكان والتعمير وان ينفذوا مايتفقون عليه ويعلموا مجلس الوزراء بذلك .

كما اقر المجلس البرنامج الوطني للسنوات الخمس الذي يهدف الى زيادة انتاجية بذور الحنطة والشعير والمحاصيل العلفية والذي ينفذه مركز (اباء) للابحاث الزراعية وذلك بنشر واكثار اصناف البذور الجديدة المستنبطة وتطبيق الاساليب المحسنة من قبل المزارعين .

ودرس مجلس الوزراء ايضا مقترحات جديدة لتحفيز القطاع الصناعي الخاص للقيام بدوره بصورة افضل في التنمية الصناعية والاقتصادية واقر تلك المقترحات .

جريدة الثورة العدد (٨٨٦١) في ١٩٩٥/١١/١٣

العراق اكد خلال الحوار حرصه على سيادة ووحدة شعبه وامنه الوطني

تم مساء امس الاثنين المصادف ٢٠/مايس/١٩٩٦ التوقيع على مذكرة التفاهم بشان صيغة النفط لقاء الغذاء والدواء التي تم التوصل اليها بين العراق والامانة العامة للامم المتحدة .. ووقع المذكرة نيابة عن حكومة العراق رئيس وفدنا المفاوض السفير الدكتور عبدالامير الانباري ووقعها نيابة عن الامانة العامة للامم المتحدة السيد هانس كوريل مستشار الامين العام للشؤون القانونية . وصرح مصدر مسؤول لوكالة الانباء العراقية بما يلي ..

عقد يوم السبت الماضي ١٨/مايس/١٩٩٦ اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق تمت خلاله دراسة مشروع مذكرة التفاهم التي توصل اليها وفدنا المفاوض مع وفد الامم المتحدة . وتم خلال الاجتماع اعطاء توجيهات محددة بشان الموضوع الى وفدنا المفاوض .

وفي جلسة مجلس الوزراء ليوم اول امس ١٩/مايس/١٩٩٦ تم بحث اخر تطورات الموقف . وجرى مساء امس الاول اتصال هاتفي بين الامين العام للامم المتحدة د . بطرس غالي والسيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء حول الموضوع .

وقد اكد الامين العام خلال المحادثة الهاتفية ان مشروع مذكرة التفاهم التي توصل اليها الوفدان هي صيغة نهائية وانه يعتمدها ومستعد للتوقيع عليها .

وفي صباح يوم الاثنين ٢٠/مايس/١٩٩٦ وبناء على طلب من رئاسة الجمهورية عقدت جلسة خاصة للمجلس الوطني لدراسة نتائج المفاوضات مع الامم المتحدة ومشروع مذكرة التفاهم واعطاء الراي بشانها .

وقد شرح السيد عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة محتوى مذكرة التفاهم .. لاعضاء المجلس الوطني ومجرى المحادثات التي استغرقت اربعة اشهر وحرص العراق خلال المحادثات على التاكيد على سيادته ووحدة شعبه وامنه الوطني وعلى التنفيذ المتوازن لصيغة النفط لقاء الغذاء والدواء .

وقد تمت مناقشة الموضوع والاجابة على اسئلة واستفسارات اعضاء المجلس الوطني التي قدمها السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والسادة طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء ومحمد سعيد الصحاف وزير الخارجية ود . محمد مهدي صالح وزير التجارة واستغرقت جلسة المجلس الوطني عدة ساعات .

وبعد انتهاء جلسة المجلس الوطني عقدت جلسة مشتركة لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق برئاسة السيد الرئيس القائد (حفظه الله ورعاه) .

وحضر الاجتماع د . سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني الذي ابلغ الاجتماع بقرار المجلس الوطني بالموافقة على المضي في الاتفاق وتخويل السيد رئيس الجمهورية اتخاذ القرار المناسب بشانه . وفي ضوء ذلك تمت مناقشة الموضوع بكل ابعاده وتم اعطاء التوجيهات اللازمة بشانه .

هذا وقد ارسل السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء بعد ظهر امس رسالة الى الامين العام للامم المتحدة يبلغه فيها الموافقة على مذكرة التفاهم وتخويل رئيس وفدنا الدكتور عبدالامير الانباري بالتوقيع عليها .

كما تضمنت الرسالة العناصر الاساسية لموقف العراق ازاء الموضوع □

جريدة الجمهورية العدد (٩٤٥٨) في ١٩٩٦/٥/٢١

القائد يترأس اجتماعا مشتركا للمجلس والقيادة

سعدون حمادي يبلغ الاجتماع بقرار المجلس الوطني بالموافقة على الاتفاق بين العراق والامم المتحدة

بغداد / واع .. على بركة الله رأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه اجتماعا مشتركا لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي .

وحضر الاجتماع الدكتور سعدون حمادي رئيس المجلس الوطني .

وابلغ الدكتور سعدون حمادي الاجتماع بقرار المجلس الوطني بالموافقة على المضي في الاتفاق بين العراق والامم المتحدة بشأن صيغة النفط لقاء الغذاء والدواء وتخويل السيد رئيس الجمهورية اتخاذ القرار المناسب بشأنه .

وناقش الاجتماع المشترك الموضوع بكل ابعاده وتم اعطاء التوجيهات اللازمة حول الموضوع .

كما حضر الاجتماع السيدان احمد حسين خضير رئيس ديوان الرئاسة ومحمد سعيد الصحاف وزير الخارجية .

جريدة العراق العدد (٦٠٣) في ١٩٩٦/٥/١

القائد يترأس اجتماعا مشتركا لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق

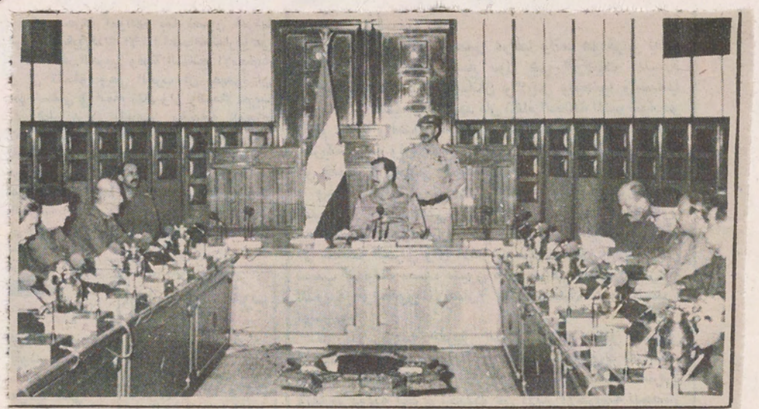

ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاد اجتماعا مشتركا لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي وحضر الاجتماع السيد محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية واع

جريدة الثورة العدد (١٩٩١) في ١٩٩٦/٥/١٩

القائد يؤكد بان احد اسباب العدوان هو شعور الاعداء باننا جديون في طريق العلم والبناء الحضاري

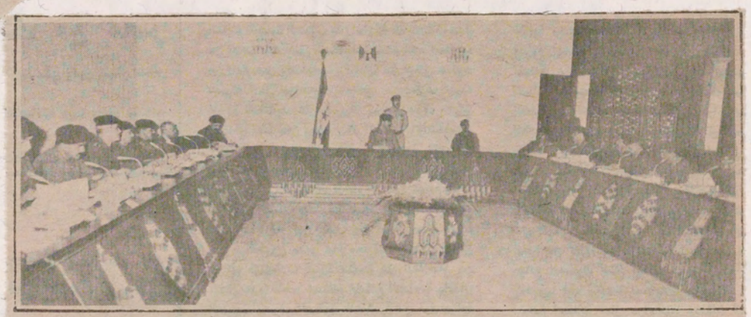

بغداد / واع .. على بركة الله ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة التاسعة عشرة لمجلس الوزراء .

واكد السيد الرئيس القائد حفظه الله ان احد الاسباب الرئيسية للعدوان الثلاثيني في ام المعارك الخالدة هو شعور الاعداء باننا جديون في طريق العلم والبناء الحضاري واتصاله بجذره التاريخي المرتبط باطاره الوطني والقومي .

جاء ذلك في حديث لسيادته حول اختيار يوم العلم في العراق واهمية ذلك وعند مناقشة المجلس لانجاز مشروع شبكة الماء الصافي في محافظة البصرة اكد السيد الرئيس القائد على اهمية الصيانة والادامة لاجهزة وشبكة الماء الصافي في المحافظة وضرورة استنباط الدروس والتعليمات ووضعها في سياقات واضحة يهتدي بها العاملون في مجال الصيانة والادامة .

واشار سيادته الى اهمية ربط الحافز الذاتي بالفعل والعمل والمجهود والابداع مع هامش المخاطرة والانتاج من اجل ان يكون نشاط العاملين اكثر تقدما كما ونوعا .

كما اكد سيادته على الاهتمام بالواجبات الميدانية الخدمية وغيرها وخاصة في مجالات الصيانة وبمراكز المحافظات والاقضية والنواحي وتعزيز امكاناتها .

وعند مناقشة مجلس الوزراء لمشروع القانون الجديد للمطابع الاهلية تم التاكيد على اهمية التزام اصحاب المطابع بعدم طبع ونشر وترويج المطبوعات المخلة بالحياء والاداب العامة او المروجة للنزعات الطائفية او العنصرية او الالحادية او الطروحات الاستعمارية او الصهيونية او الشعوبية .

كما تضمن القانون الجديد العديد من المواد التي تنظم العمل في المطابع بمختلف انواعها .

وقد أمر السيد الرئيس القائد حفظه الله احالة القانون الى المجلس الوطني .

هذا وناقش المجلس الموضوعات المدرجة في جدول اعماله واتخذ التوصيات والقرارات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٦٠٠٣) في ١٩٩٦/٥/١

في رسالة وجهها طارق عزيز الى بطرس غالي في التاسع عشر من الشهر الحالي

نأمل أن تكون مذكرة التفاهم بداية جادة للرفع الكامل للحصار

بغداد / واع .. وجه السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء في التاسع عشر من الشهر الحالي رسالة الى الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة حول التوقيع على مذكرة التفاهم التي تم التوصل اليها بين وفد العراق ووفد الامانة العامة للامم المتحدة بشان تطبيق صيغة النفط لقاء الغذاء والدواء والحاجات الانسانية لشعب العراق . وفيما ياتي نص الرسالة :

سيادة د. بطرس بطرس غالي
الامين العام للامم المتحدة
نيويورك

لاحقاً للاتصال الهاتفي الذي جرى بيننا يوم أمس الاحد ١٩ / ايار - مايو / ١٩٩٦ والذي أكدتم لي خلاله بان نص مذكرة التفاهم الذي ابلغ الينا في ١٣ / ٥ / ١٩٩٦ هو نص نهائي وانكم مستعدون للتوقيع عليه فور موافقة الجانب العراقي يسرني أن ابلغكم بان التوجيهات قد صدرت الى رئيس وفدنا السيد السفير د. عبدالامير الانباري بالتوقيع نيابة عن حكومة العراق وعلى بركة الله على مذكرة التفاهم التي تم التوصل اليها بين وفدنا ووفد الامانة العامة بشان اسس واجراءات تطبيق صيغة النفط لقاء الغذاء والدواء والحاجات الانسانية لشعب العراق . واود بهذه المناسبة ان اعبر عن التقدير للجهود التي بذلتموها شخصياً في التوصل الى هذا الاتفاق الذي استغرقت المحادثات بشانه طيلة الاشهر الاربعة الماضية . ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بيننا هو في الواقع وكما اكدت مذكرة التفاهم اجراء استثنائي ومؤقت كما انه إذ يحقق بعض النتائج المفيدة باتجاه تخفيف المعاناة المريرة لشعبنا الذي تحمل الظروف القاسية للحصار الشامل طيلة ست سنوات فانه في واقع الحال ومن خلال الحساب الدقيق لنتائجه المتوقعة لا يخفف سوى جزء محدود من معاناة شعب العراق البالغ تعداده اكثر من (٢١) مليون انسان ومن الواضح لنا ولكل المنصفين في الاسرة الدولية ان معاناة شعب العراق لن ترفع الا عندما يرفع عنه الحصار الشامل ابتداءً بالخطوة الاولى على هذا الطريق أي تطبيق الفقرة (٢٢) من القرار (٦٨٧) (١٩٩١) . واننا نامل أن يكون تطبيق مذكرة التفاهم هذه خطوة اولى على طريق تطبيق الفقرة (٢٢) من القرار (٦٨٧) والرفع الشامل للحصار وليس بديلاً عن ذلك أو اسلوباً لتاجيله .. واننا نامل منكم كامين عام للامم المتحدة اختارته الاسرة الدولية لرعاية وحماية حقوق الشعوب ومصالحها المشروعة ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ان تبذلوا كل ما تستطيعون من أجل تحقيق هذا الهدف الانساني والشرعي .

سيادة الامين العام ..

لقد سبق للعراق أن أبدى تحفظات جوهرية على القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وقد ابلغ هذه التحفظات لسيادتكم ولاعضاء مجلس الامن وللمجتمع الدولي باسره .. غير اننا قررنا التجاوب بشكل ايجابي مع دعوتكم للحوار التي وردت في رسالتكم المؤرخة في ١٨ / كانون الثاني - يناير / ١٩٩٦ بهدف « الوصول الى ترتيبات يتفق عليها بين الطرفين من أجل تطبيق صيغة النفط مقابل تامين الحاجات الانسانية للعراق » . وانطلاقاً من ثقتنا بمبادىء الميثاق ومن ان الامم المتحدة هي الهيئة الدولية المكلفة بالسهر بحكم الميثاق على حقوق الشعوب المشروعة وعلى سيادتها ورفاهيتها .. فقد أكدنا خلال المحادثات عن حسن نيتنا ورغبتنا الجادة في التعاون معكم ومع المنظمة الدولية كما اكدنا احترامنا لمبادىء الميثاق وقواعد القانون الدولي ولكل ما هو منصف ومتوازن في العلاقات بين الدول والمنظمة الدولية ويفضل تفهمكم وتعاونكم ودعم الخيرين في الاسرة الدولية تم التوصل الى مذكرة التفاهم .. وفي الواقع ان ثقتنا بكم وبالامم المتحدة وبقواعد القانون الدولي هي التي جعلتنا نقبل بصيغ وشروط وردت في المذكرة كنا نامل ان لا تكون فيها ولكننا قبلنا بها أملا منا بان المنظمة الدولية تحت قيادتكم ستتصرف في التطبيق وفق منهج منصف ومتوازن واضعة نصب اعينها مبادىء الميثاق . واننا نامل منكم ومن مساعديكم والموظفين الذين ستختارونهم لتطبيق مذكرة التفاهم بالتعاون والتنسيق والتشاور مع السلطات العراقية المختصة .. أن يحرصوا على مبادىء الميثاق وقواعد القانون الدولي ومبادىء العدل والانصاف وأن يظهروا الاحترام الواجب لسيادة العراق وكرامة شعبه وامنه ووحدته الوطنية ومن ناحيتنا فانني اؤكد لكم باننا سنبذل قصارى جهدنا من أجل اقامة علاقات عملية مبنية على المنطق والانصاف في تنفيذ كل الاجراءات الواردة في مذكرة التفاهم وبشكل مخلص وسليم وبما يحقق الاهداف الانسانية للعملية ويعزز الثقة والتعاون بين العراق والمنظمة الدولية . واننا نامل أن تكون هذه العملية بداية جادة ومتواصلة للرفع الكامل لمعاناة شعب العراق برفع الحصار الشامل عنه .

وتقبلوا مني خالص التقدير والاحترام .

طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء
بغداد في ١٩ / ايار - مايو / ١٩٩٦

جريدة العراق العدد (٤٠٦) في ٢٢/٥/١٩٩٦

نص مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والامم المتحدة

مذكرة تفاهم بين حكومة العراق والامانة العامة للامم المتحدة حول تنفيذ قرار مجلس الامن رقم (٩٨٦) ١٩٩٥

القسم الأول

احـــكام عامـــة

١ ـ ان الغرض من مذكرة التفاهم هذه هو ضمان التنفيذ الفعال لقرار مجلس الامن ٩٨٦ (١٩٩٥) (المشار اليه فيما يلي بالقرار) .

٢ ـ ان خطة التوزيع المشار اليها في الفقرة ٨ / أ من القرار والتي يجب أن يوافق عليها الامين العام للامم المتحدة تشكل عنصراً هاماً في تنفيذ هذا القرار .

٣ ـ لا يوجد في مذكرة التفاهم هذه ما يؤول مساساً بسيادة العراق ووحدة اراضيه .

٤ ـ ان احكام مذكرة التفاهم تتعلق تحديداً وحصراً بتنفيذ القرار وبذا فهي لا تنشيء سابقة باي شكل من الاشكال ومن المفهوم ايضاً ان الترتيبات التي تحتويها المذكرة هي اجراء استثنائي ومؤقت .

القسم الثاني

خطـــة التوزيـــع

٥ ـ تتعهد حكومة العراق بان تضمن بصورة فعالة التوزيع العادل للسكان العراقيين في عموم البلاد للدواء والتجهيزات الطبية والمواد الغذائية والمواد والتجهيزات للحاجات المدنية الضرورية (تدعى هنا لاحقاً بالتجهيزات الانسانية) التي يتم شراؤها من عائدات مبيعات النفط والمنتجات النفطية العراقية .

٦ ـ ولهذا الغرض تعد حكومة العراق خطة توزيع توضح بالتفصيل الاجراءات التي ستتبع من قبل السلطات العراقية المختصة لضمان هذا التوزيع ويقتضي ان يؤخذ في الحسبان نظام التوزيع الحالي لمثل هذه التجهيزات والحاجات القائمة والظروف الانسانية في مختلف محافظات العراق مع الاخذ بالاحترام الواجب لسيادة العراق والوحدة الوطنية لسكانه تتضمن الخطة قائمة مصنفة بالتجهيزات والبضائع التي ينوي العراق شراءها واستيرادها لهذا الغرض وعلى اساس (٦) أشهر .

٧ ـ يهيا جزء خطة التوزيع ذي العلاقة بالمحافظات الشمالية الثلاث اربيل ودهوك والسليمانية طبقاً للملحق رقم (١) الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة .

٨ ـ تقدم خطة التوزيع الى الامين العام للامم المتحدة للموافقة فاذا ما اقتنع الامين العام ان الخطة تضمن بكفاية التوزيع العادل للتجهيزات الانسانية للسكان العراقيين في عموم البلاد يبلغ حكومة العراق بذلك .

٩ ـ من المفهوم لدى طرفي هذه المذكرة ان الامين العام ليس بوضع يمكنه أن يقدم تقريره المطلوب في الفقرة (١٣) من القرار ما لم تكن الخطة المهيئة من قبل حكومة العراق قد حظيت بموافقته .

١٠ ـ وحال موافقة الامين العام على الخطة يقوم بارسال نسخة من القائمة المصنفة بالتجهيزات والسلع والتي تشكل جزءاً من الخطة الى لجنة مجلس الامن المنشاة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشان الحالة بين العراق والكويت والتي تدعى لاحقاً بلجنة ٦٦١ للاحاطة بالعلم .

١١ ـ وحالما تصبح الخطة عاملة يمكن لاي طرف في هذه المذكرة أن يقترح على الطرف الآخر للدراسة تعديلاً على الخطة اذا ما اعتقد ان مثل هذا التعديل يحسن التوزيع العادل للتجهيزات الانسانية وكفايتها .

القسم الثالث

انشاء الحساب الائتماني وتدقيق الحساب

١٢ ـ يختار الامين العام بعد التشاور مع حكومة العراق مصرفاً دولياً رئيسياً وينشيء فيه الحساب الائتماني الموصوف في الفقرة (٧) من القرار والذي سيعرف بحساب الامم المتحدة الخاص بالعراق والذي سيسمى فيما بعد بحساب العراق سيتفاوض الامين العام حول شروط هذا الحساب مع المصرف ويبقى حكومة العراق على علم كامل باجراءاته في أختيار المصرف وفتح الحساب . تتم جميع المعاملات والخصومات المنصوص عليها في الفقرة (٨) من القرار من (حساب العراق) والذي سيدار طبقاً للانظمة والقواعد المالية المختصة للامم المتحدة .

١٣ ـ يمكن للسلطات العراقية تعيين موظف مصرفي عالي المستوى للتنسيق مع الامانة العامة للامم المتحدة بما يخص جميع الامور المصرفية الخاصة بـ (حساب العراق) .

١٤ ـ طبقاً للانظمة المالية للامم المتحدة سيدقق (حساب العراق) من قبل مجلس المدققين الذين يعتبرون مدققين خارجيين عموميين مستقلين كما تنص الانظمة المالية يقوم مجلس المدققين باصدار تقارير دورية عن تدقيق البيانات المالية الخاصة بالحساب . تقدم هذه التقارير من قبل المجلس الى الامين العام الذي يجب ان يوجهها الى لجنة ٦٦١ والى حكومة العراق .

١٥ ـ ليس في هذه المذكرة ما يفسر بانه يخلق أي مسؤولية على الامم المتحدة عن أي شراء من قبل حكومة العراق أو أي وكلاء يعملون بالنيابة عنها طبقاً لنصوص القرار .

القسم الرابع

بيع النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق

١٦ ـ يصدر النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق عن طريق خط انابيب كركوك ـ يوموراتليك عبر تركيا ومن ميناء البكر لتحميل النفط . تقوم لجنة ٦٦١ برصد الصادرات عبر تلك المنافذ لضمان انسجامها مع القرار يتم تغطية كلفة النقل في تركيا بواسطة كميات اضافية من النفط كما هو وارد في القرار وطبقاً للاجراءات التي ستتبنا من قبل لجنة ٦٦١ ، تم تزويد لجنة ٦٦١ بالترتيبات بين العراق وتركيا حول التعريفات واساليب الدفع مقابل استخدام المنشآت النفطية التركية .

١٧ ـ ان كل عملية تصدير للنفط والمنتجات النفطية التي يكون منشؤها العراق يجب أن تتم الموافقة عليها من قبل لجنة ٦٦١ .

١٨ ـ ان الاحكام التفصيلية الخاصة بمبيعات النفط والمنتجات النفطية العراقية متضمنة في الملحق رقم (٢) الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة .

القسم الخامس

اجراءات الشراء وتاييد وصول البضاعة

١٩ ـ يتم شراء الدواء والتجهيزات الطبية والمواد الغذائية والمواد والتجهيزات للحاجات المدنية الضرورية للسكان العراقيين في عموم البلاد والمشار اليها في الفقرة (٢٠) من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ومراعاة للفقرة (٢٠) في ادناه من قبل حكومة العراق متبعة التطبيقات التجارية الاعتيادية وفقاً لقرارات مجلس الامن ذات العلاقة واجراءات لجنة ٦٦١ .

٢٠ ـ يتم شراء التجهيزات الانسانية للمحافظات الشمالية الثلاث اربيل ودهوك والسليمانية والمنصوص عليها في خطة التوزيع وفقاً للملحق (١) .

٢١ ـ باستثناء ما جاء في الفقرة (٢٠) تتعاقد حكومة العراق مباشرة مع المجهزين لترتيب شراء التجهيزات وتبرم الترتيبات التعاقدية المناسبة .

٢٢ ـ ان كل تصدير للسلع الى العراق يتم بطلب من حكومة العراق استناداً للفقرة ٨ / أ وطبقاً لذلك تقدم الدول المصدرة جميع الوثائق ذات العلاقة بضمنها العقود لجميع السلع التي ستصدر بمقتضى هذا القرار الى لجنة ٦٦١ لاتخاذ الاجراء المناسب وفقاً لقواعدها الاجرائية . ومن المفهوم ان الدفع الى المجهز من (حساب العراق) يمكن أن يتم بالنسبة للمواد المشتراة من قبل العراق والمدرجة في القائمة المصنفة فقط المشار اليها في القسم الثاني من هذه المذكرة . وعند قيام ظروف استثنائية يمكن تقديم طلبات التصدير لمواد اضافية الى لجنة ٦٦١ لغرض النظر فيها .

٢٣ ـ وكما اشير في اعلاه تتخذ لجنة ٦٦١ اجراءاً بشان طلبات تصدير السلع الى العراق طبقاً لاجراءاتها القائمة التي تخضع لتعديلات مستقبلية وفقاً للفقرة (١٢) من القرار تقوم لجنة ٦٦١ باشعار كل من حكومة العراق والدول صاحبة الطلبات والامين العام بما اتخذته من اجراءات على الطلبات المقدمة .

٢٤ ـ بعد اتخاذ لجنة ٦٦١ اجراءاً بشان طلبات التصدير الى العراق طبقاً لقواعد اجراءاتها يطلب البنك المركزي العراقي من المصرف ماسك (حساب العراق) ان يفتح كتب اعتماد غير قابلة للنقض لصالح المستفيدين تحال مثل هذه الطلبات من قبل المصرف ماسك (حساب العراق) الى الامانة العامة للامم المتحدة للمصادقة على قيامه بفتح كتب الاعتماد من قبل المصرف ماسك (حساب العراق) والسماح بالدفع من (حساب العراق) عند تقديم مستندات مطابقة لشروط الاعتماد .. يجب أن يشترط كتاب الاعتماد كشرط للدفع من بين امور اخرى تقديم المستندات المقررة في الاجراءات التي وضعتها لجنة ٦٦١ الى المصرف ماسك (حساب العراق) بما فيها التاييد المطلوب من الوكلاء المشار اليهم في الفقرة (٢٥) ادناه .. تقرر الامم المتحدة بعد التشاور مع حكومة العراق العبارة التي توضع في جميع الطلبات وعقود الشراء وكتب الاعتماد فيما يخص شروط الدفع من (حساب العراق) يتحمل طالب فتح الاعتماد التكاليف المترتبة على ذلك داخل العراق وتكون جميع التكاليف المترتبة خارج العراق على حساب المستفيد .

٢٥ ـ يقتضي ان يتم تاكيد وصول البضائع المشتراة بمقتضى الخطة الى العراق من قبل الوكلاء الفاحصين المستقلين الذين يعينهم الامين العام ولا يتم الدفع لحين قيام وكلاء الفحص المستقلين بتزويد الامين العام بتاييد موثق بان السلع المصدرة ذات العلاقة وصلت الى العراق .

٢٦ ـ يمكن أن تكون مواقع وكلاء الفحص المستقلين في نقاط الدخول العراقية ذات العلاقة والمناطق الكمركية ومواقع اخرى حيث يمكن ممارسة المهام المحددة في الفقرة (٢٧) من هذا القسم وتحدد الامم المتحدة عدد ومواقع نقاط تواجد الوكلاء بعد التشاور مع حكومة العراق .

٢٧ ـ يؤيد وكلاء الفحص المستقلون وصول الشحنات الى العراق ويقارنون مقابل البضائع الواصلة فعلاً الى العراق الوثائق ذات الصلة كبوالص الشحن ووثائق الشحن الاخرى أو منفيستات البضائع مع الوثائق الصادرة من قبل لجنة ٦٦١ . ولديهم الصلاحية أيضاً للقيام بالواجبات الضرورية لهذا التاييد بضمن ذلك الفحص الكمي بالوزن أو العدد الفحص البصري ويشمل الفحص الفيزياوي والعينات والفحص المختبري اذا دعت الضرورة لذلك .

٢٨ - يبلغ وكلاء الفحص الامين العام ولجنة ٦٦١ بجميع الجوانب غير الاصولية فاذا ما كانت المشكلة تتعلق بتطبيقات تجارية اعتيادية (نقص في كمية البضاعة مثلا) عندها تبلغ كل من حكومة العراق ولجنة ٦٦١ مع استمرار السير بالتطبيقات التجارية الاعتيادية (كالمطالبات) . اما اذا كان الامر ذا اهمية كبيرة يقوم الوكلاء الفاحصون بايقاف الشحنة المعنية لحين تسلم التوجيه من لجنة ٦٦١ .

٢٩ - بصدد تصدير قطع الغيار والمعدات الى العراق للتشغيل المامون لشبكة انبوب نفط كركوك - يومورتاليك في العراق فان الطلبات تقدم الى لجنة ٦٦١ من قبل الحكومة الوطنية للمجهز وتدرس مثل هذه الطلبات من قبل لجنة ٦٦١ للموافقة عليها طبقا لاجراءاتها .

٣٠ - اذا ما وافقت لجنة ٦٦١ على طلب ما طبقا للفقرة (٢٩) فان احكام الفقرة (٢٤) تطبق عليها ومع ذلك ولما كان المجهز يتوقع الدفع له من عائد مبيعات نفط مستقبليه كما نصت عليه الفقرة (١٠) من القرار تودع عائدات قيمتها في (حساب العراق) فان المصرف ماسك (حساب العراق) سيصدر كتاب اعتماد غير قابل للنقض موضحا فيه ان الدفع ينفذ فقط عندما تكون هناك مبالغ كافية قابلة للتصرف متاحة في (حساب العراق) عند الدفع وتوافق الامانة العامة للامم المتحدة على الدفع .

٣١ - يتم ايضا تطبيق متطلبات التاييد الموثق للوصول الواردة في هذا القسم على قطع الغيار والمعدات المذكورة في الفقرة (٣٠) .

القسم السادس
توزع التجهيزات الانسانية المشتراة وفق خطة التوزيع

٣٢ - يتم توزيع التجهيزات الانسانية من قبل حكومة العراق وفقا لخطة التوزيع المشار اليها في القسم الثاني من هذه المذكرة وتبقى حكومة العراق موظفي الامم المتحدة المعنيين بالملاحظة على اطلاع بصدد تنفيذ الخطة وبالنشاطات التي تقوم بها .

٣٣ - ان توزيع التجهيزات الانسانية في المحافظات الشمالية الثلاث اربيل ودهوك والسليمانية يتم من قبل البرنامج الانساني لوكالات الامم المتحدة نيابة عن حكومة العراق وفق خطة التوزيع ووفقا للملحق (١) مع الاحترام الواجب لسيادة العراق ووحدة اراضيه .

القسم السابع
ملاحظة التوزيع العادل للتجهيزات الانسانية واقرار كفايتها .

احكام عامة

٣٤ - يتم تنفيذ عملية الملاحظة من قبل موظفي الامم المتحدة في العراق وتحت الادارة العامة لدائرة الشؤون الانسانية في مقر الامم المتحدة في نيويورك ووفق الشروط المبينة في ادناه وتطبق الملاحظة على توزيع التجهيزات الانسانية الممولة وفق الاجراءات المحددة في القرار .

٣٥ - ستكون اهداف عملية الملاحظة من قبل الامم المتحدة .

أ - تاكيد ما اذا تم ضمان التوزيع العادل للتجهيزات الانسانية الى السكان العراقيين في كافة البلد .

ب - ضمان فعالية العملية وتسديد كفاية الموارد المتاحة لتلبية الحاجات الانسانية للعراق .

اجراءات الملاحظة

٣٦ - لدى ملاحظة التوزيع العادل وكفايته فان موظفي الامم المتحدة يستخدمون من بين امور اخرى الاجراءات التالية ..

المواد الغذائية

٣٧ - تستند ملاحظة التوزيع العادل للغذاء على المعلومات المستقاة من السوق المحلية في عموم العراق وزارة التجارة والمعلومات المتوفرة لدى الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حول استيرادات الغذاء وعلى مسوحات عينية يجريها موظفو الامم المتحدة وتتضمن الملاحظة ايضا ملاحظة الكمية والسعر للمواد الغذائية المستوردة بموجب هذا القرار .

٣٨ - ولتوفير ملاحظة منتظمة ومحدثة للحاجات الملحة للغاية فان مسحا تقوم به وكالات الامم المتحدة وبالتشاور مع الوزارات العراقية المختصة تشكل اساسا للملاحظة المستمرة للوضع التغذوي للسكان العراقيين وتاخذ هذه بالحسبان بيانات الصحة العامة التي تعدها وزارة الصحة العراقية ووكالات الامم المتحدة ذات العلاقة .

التجهيزات والمعدات الطبية

٣٩ - تتركز الملاحظة بخصوص توزيع التجهيزات والمعدات الطبية على نظام التوزيع والخزن الموجود حاليا وتشتمل على الزيارات للمستشفيات والمراكز الصحية والمرافق الصحية التي تخزن فيها تلك المواد .. وتسترشد هذه الملاحظة بالبيانات الاحصائية الصحية الصادرة من وزارة الصحة ومسوحات وكالات الامم المتحدة ذات العلاقة .

تجهيزات ومعدات المياه / الصرف الصحي

٤٠ - تتركز ملاحظة توزيع تجهيزات ومعدات المياه / الصرف الصحي على تحديد استخدامها لاغراضها المقصودة ويتم التاكيد عن طريق جمع المعلومات الخاصة بحدوث الامراض التي تنتقل عن طريق المياه وعن طريق فحوصات نوعية المياه من خلال الزيارات لمنشآت المياه والصرف الصحي من قبل ممثلي وكالات الامم المتحدة المعنية .. وتعتمد الامم المتحدة في هذا المجال على جميع المؤشرات ذات العلاقة ..

المواد والتجهيزات الاخرى

٤١ - وبخصوص المواد والتجهيزات التي لاتقع ضمن المجالات الثلاثة المذكورة اعلاه وبخاصة تلك المواد والتجهيزات اللازمة لاعادة تاهيل البنى التحتية الاساسية لتلبية الاحتياجات الانسانية فان الملاحظة تتركز على التاكد من وصول المواد والتجهيزات لمواقعها المحددة سلفا وحسب خطة التوزيع مع تحديد فيما اذا كانت هذه المواد والتجهيزات كافية وتلبي الحاجات الاساسية للسكان العراقيين .

التنسيق والتعاون

٤٢ - تنسق فعاليات الملاحظة للامم المتحدة من قبل دائرة الشؤون الانسانية في مقر الامم المتحدة في نيويورك وتتم الملاحظة من قبل افراد الامم المتحدة . يتقرر العدد الدقيق من الافراد من قبل الامم المتحدة مع الاخذ في الحسبان الحاجة العملية وتستشار حكومة العراق في هذا المجال ..

٤٣ - تقدم السلطات العراقية المساعدة المطلوبة الى افراد الامم المتحدة لتسهيل تنفيذ مهامهم ويتعاون افراد الامم المتحدة مع السلطات العراقية المختصة ..

٤٤ - في ضوء اهمية المهام التي سيؤديها موظفو الامم المتحدة وفقا لاحكام هذا القسم من المذكرة يتمتع هؤلاء الموظفون بحرية غير مقيدة للتنقل فيما يتصل بانجاز مهامهم والاطلاع على المواد التوثيقية التي يجدونها ذات علاقة بعد بحث الموضوع مع السلطات العراقية المعنية وامكانية القيام بالاتصالات التي يجدونها ضرورية ..

القسم الثامن
الامتيازات والحصانات

٤٥ - لغرض تسهيل التنفيذ الناجح للقرار تطبق الاحكام التالية الخاصة بالامتيازات والحصانات ..

أ - يتمتع موظفو الامم المتحدة واي من الوكالات المتخصصة الذين يقومون بمهام ذات صلة بتنفيذ القرار بالامتيازات والحصانات التي تنطبق عليهم بموجب المادتين الخامسة والسابعة من اتفاقية امتيازات وحصانات الامم المتحدة او المادتين السادسة والثامنة من اتفاقية امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التي يكون العراق طرفا فيها ..

ب - يتمتع وكلاء الفحص المستقلون والخبراء الفنيون والاخصائيون الاخرون المعينون من قبل الامين العام للامم المتحدة او الذين يعينهم رؤساء الوكالات المتخصصة المعنية والذين يقومون بفعاليات ذات صلة بتنفيذ القرار والذين ستقدم اسماؤهم الى حكومة العراق بالامتيازات والحصانات المحددة للخبراء المبعوثين من قبل الامم المتحدة او الوكالات المتخصصة المنصوص عليها في الفقرة (٦) من اتفاقية امتيازات وحصانات الامم المتحدة او الملاحق ذات العلاقة من اتفاقية الامتيازات والحصانات للوكالات المتخصصة على التوالي ..

٥ - يتمتع الاشخاص الذين يقومون بخدمات تعاقدية للامم المتحدة ذات صلة بتنفيذ القرار والذين ستبلغ اسماؤهم الى حكومة العراق بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب) اعلاه التي تخص الخبراء الذين تعينهم الامم المتحدة ..

٤٦ - اضافة الى ماجاء اعلاه فان للموظفين والخبراء والاشخاص الاخرين المشار اليهم في الفقرة (٤٥) اعلاه الحق في الدخول الى العراق والخروج منه بدون اعاقة ويتم منحهم التاشيرات من قبل السلطات العراقية بسرعة وبدون رسوم ..

٤٧ - كما ان من المفهوم ايضا بان الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تتمتع بحرية الادخال الى العراق والاخراج منه بدون تاخير او اعاقة لجميع التجهيزات والمعدات ووسائل النقل البرية المطلوبة لتنفيذ القرار وان حكومة العراق توافق على السماح لها بالاستيراد المؤقت لمثل هذه المعدات بدون رسوم كمركية او اجور اخرى ..

٤٨ - تحكم الفقرة (١٦) من القرار اي قضية تتعلق بالامتيازات والحصانات بما في ذلك سلامة وحماية الامم المتحدة وموظفيها والتي لا تغطيها احكام هذا القسم ..

القسم التاسع
المشاورات

٤٩ - تقوم الامانة العامة للامم المتحدة وحكومة العراق باجراء المشاورات عند الضرورة حول كيفية تحقيق التنفيذ الاكثر فاعلية لهذه المذكرة .

القسم العاشر
فقرات ختامية

٥٠ - تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ بعد التوقيع عليها في اليوم الذي تصبح فيه الفقرتان (١) و (٢) من القرار عاملة وتبقى نافذة المفعول لغاية انتهاء مدة الـ (١٨٠) يوماً المشار اليها في الفقرة (٣) من القرار .

٥١ - لحين دخول المذكرة حيز النفاذ فانها ستعطى مفعولاً مؤقتاً من قبل الامم المتحدة وحكومة العراق .

وقعت في يوم ٢٠ شهر مايس ١٩٩٦ في نيويورك بنسختين اصليتين باللغة الانكليزية .

عن حكومة العراق
عبدالامير الانباري
سفير

رئيس وفد العراق

عن الامم المتحدة
هانز كوريل
وكيل الامين العام
للشؤون القانونية

الملحق (١)

١ - من أجل ضمان التنفيذ الفعال للفقرة ٨ / ب من القرار تطبق الترتيبات التالية بالنسبة الى المحافظات العراقية اربيل ودهوك والسليمانية

وتنفذ هذه الترتيبات مع الاحترام الواجب لسيادة العراق ووحدة اراضيه ومبدأ التوزيع العادل للتجهيزات الانسانية في جميع انحاء البلد .

٢ ـ يقوم البرنامج الانساني بين الوكالات التابع للامم المتحدة بجمع وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالحاجات الانسانية للمحافظات الشمالية الثلاث وعلى اساس تلك المعلومات يحدد البرنامج المتطلبات الانسانية للمحافظات الشمالية الثلاث لمناقشتها مع حكومة العراق ومن ثم ادخالها في خطة التوزيع ولدى اعداد التقديرات الخاصة بالحاجات الغذائية ياخذ البرنامج بنظر الاعتبار جميع الظروف ذات العلاقة في كل من المحافظات الشمالية الثلاث وبقية انحاء البلد من أجل ضمان التوزيع العادل وستحظى احتياجات اعادة التاهيل في المحافظات الشمالية الثلاث بالاهتمام اللازم .

٣ ـ تجري حكومة العراق والبرنامج في غضون اسبوع بعد مصادقة الامين العام على خطة التوزيع مناقشات من أجل تمكين البرنامج من تحديد طريقة شراء التجهيزات الانسانية للمحافظات الشمالية الثلاث بالشكل الاكثر كفاءة . وستسترشد هذه المناقشات بالاعتبارات التالية .. ان الجزء الاكبر من المشتريات التي تقوم بها حكومة العراق من السلع الغذائية القياسية والادوية ربما يكون أكثر وسائل الشراء فعالية من حيث الكلفة . أما المواد والتجهيزات الاخرى المتعلقة بالاحتياجات المدنية الاساسية المطلوبة على نحو محدد للمحافظات الشمالية الثلاث فقد يكون من المناسب اكثر شراؤها من خلال نظام الامم المتحدة في ضوء الجوانب الفنية المتصلة بالاستخدام السليم لها .

٤ ـ بالقدر الذي تتم فيه المشتريات وعمليات التسليم من قبل حكومة العراق جواباً على الاتصال التحريري من البرنامج يستقطع مبلغ مساوي لكلفة البضائع المسلمة من المبلغ المخصص للبرنامج من حساب العراق .

٥ ـ تسلم التجهيزات الانسانية المخصصة للتوزيع في المحافظات الشمالية الثلاث من قبل البرنامج الى مخازن تقع ضمن هذه المحافظات ويمكن أيضاً ان تسلم مثل هذه التجهيزات من قبل حكومة العراق أو البرنامج حسبما هو مناسباً الى مخازن في كركوك والموصل وتدار المخازن من قبل البرنامج وتقوم حكومة العراق بضمان شهادات الاخراج الكمركية والادارية لغرض التمكن من النقل الآمن والسريع لهذه التجهيزات الى المحافظات الشمالية الثلاث .

٦ ـ يكون البرنامج مسؤولاً في المحافظات الشمالية الثلاث عن خزن التجهيزات الانسانية ومعاملتها ونقلها داخلياً وتوزيعها وتأييد التوزيع العادل لها ويبقي البرنامج حكومة العراق على اطلاع بتنفيذ التوزيع .

٧ ـ يستخدم البرنامج حيثما كان ذلك ممكناً واكثر اقتصاداً في الكلفة آليات التوزيع المحلية المناسبة والمشابهة لتلك الآليات الموجودة في باقي انحاء العراق من أجل الوصول الفعال الى السكان ويدفع متسلمو المواد بموجب هذا الترتيب اجور النقل الداخلي والمعاملة والتوزيع كما هو الحال في باقي انحاء البلد . ويضمن البرنامج تلبية الاحتياجات الخاصة بالشكل المناسب للاشخاص المشردين داخلياً واللاجئين والمرضى الراقدين في المستشفيات والمجموعات الضعيفة الاخرى التي تحتاج الى اغذية اضافية ويبقى حكومة العراق على اطلاع بذلك .

٨ ـ يلاحظ البرنامج ان التجهيزات الانسانية والمعدات تستخدم لاغراضها المقصودة من خلال القيام بزيارات للمواقع وجمع البيانات ذات الصلة يبلغ البرنامج دائرة الشؤون الانسانية في الامم المتحدة في نيويورك وحكومة العراق عن اي انتهاكات تلاحظ من قبل البرنامج .

الملحق (٢)

١ ـ تقدم الدولة المعنية أو اذا قررت لجنة (٦٦١) ذلك مشتر النفط الوطني المخول من قبل لجنة (٦٦١) طلباً الى اللجنة لاغراض المعاملة والموافقة ويتضمن الطلب الوثائق التعاقدية ذات الصلة التي تغطي بيع النفط والمنتجات النفطية المذكورة لعملية الشراء المقترحة للنفط والمنتجات النفطية العراقية مؤيدة من قبل الحكومة العراقية أو المؤسسة العامة لتسويق النفط (سومو) بالنيابة عن الحكومة العراقية .

ان هذا التاييد يمكن أن يتم بارسال نسخة من العقد الى لجنة (٦٦١) ويتضمن الطلب تفاصيل سعر الشراء بالقيمة المنصفة للسوق .. طريق التصدير .. فتح كتاب اعتماد قابل للدفع الى (حساب العراق) وغير ذلك من المعلومات الضرورية الاخرى التي تطلبها اللجنة .. وتغطي مبيعات النفط والمنتجات النفطية بوثائق تعاقدية وتضمن نسخة من هذه الوثائق في المعلومات التي تقدم الى لجنة ٦٦١ مع الطلب لغرض ارسالها الى وكلاء الفحص المستقلين المشار اليهم في الفقرة (٤) من هذا الملحق ويجب أن تضم الوثائق التعاقدية المعلومات التالية .. كمية ونوع النفط والمنتجات النفطية وفترة العقد والاعتماد وشروط الدفع وآلية التسعير . ان آلية التسعير للنفط يجب أن تتضمن النقاط التالية .. نفط الاشارة ونوع التسعير المستخدم والتعديلات الخاصة بالنقل والنوعية وتواريخ التسعير .

٢ ـ يتم فتح كتب اعتماد مؤكدة وغير قابلة للنقض من قبل مصرف مشتر النفط مع تعهد غير قابل للنقض بان تدفع عوائد كتاب الاعتماد الى حساب العراق مباشرة ولهذا الغرض سيتم ادخال العبارة التالية في كل كتاب اعتماد .. « تدفع عوائد كتاب الاعتماد هذا بشكل غير قابل للنقض الى حساب العراق لدى مصرف ... شريطة الالتزام بجميع احكام وشروط كتاب الاعتماد هذا » « يتحمل حساب المستفيد جميع الرسوم داخل العراق بينما يتحمل المشتري جميع الرسوم خارج العراق » .

٣ ـ يجب أن توجه جميع كتب الاعتماد هذه من قبل مصرف مشتر النفط الى المصرف ماسك (حساب العراق) مع الطلب منه بان يضيف تاكيده عليه ويرسله الى البنك المركزي العراقي لغرض اشعار (سومو) .

٤ ـ يتم رصد عمليات بيع النفط والمنتجات النفطية التي منشؤها العراق من قبل خبراء نفط مستقلين من الامم المتحدة يعينهم الامين العام للامم المتحدة لمساعدة لجنة (٦٦١) ويتم رصد صادرات النفط من قبل وكلاء فحص مستقلين في منشآت التحميل في جيهان وميناء البكر واذا قررت لجنة (٦٦١) ذلك في محطة قياس الانبوب عند الحدود العراقية التركية وتتضمن عمليات الفحص النوعية والكمية ويقوم وكلاء الفحص بالتخويل بالتحميل بعد تسلمهم المعلومات من خبراء النفط التابعين للامم المتحدة بان العقد ذا

جريدة العراق العدد (٦٠٢٤) في ١٩٩٦/٥/٢٢

■ السيد الرئيس صدام حسين يرأس الجلسة الثامنة عشرة لمجلس الوزراء ■

القائد يؤكد ضرورة الاهتمام بالبيئة ومنع التلوث

مكرمة من القائد .. اطفاء السلف الممنوحة لطلبة الجامعات عام ١٩٩٣

على بركة الله تراس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الثامنة عشرة لمجلس الوزراء .

واكد السيد الرئيس القائد ضرورة الاهتمام بالبيئة ومنع التلوث كون ذلك مسالة حيوية تستهدف الحفاظ على صحة الانسان وحاضر الوطن ومستقبله .

واشار سيادته الى ان البيئة في العراق نظيفة بشكل عام وللحفاظ على ذلك فان متابعة تنفيذ الضوابط الخاصة بمنع تلوث البيئة والانهار حالة مطلوبة لانها مسؤولية وطنية ولها آفاقها الحضارية .

ووجه السيد الرئيس القائد بضرورة استمرار الاجهزة الاعلامية وبالتنسيق مع الاجهزة الصحية والزراعية والصناعية وكل الاجهزة المعنية الاخرى اضافة الى المنظمات الجماهيرية بتوعية المواطنين حول اهمية البيئة والاضرار التي يسببها التلوث البيئي على الانسان والاحياء المائية وغيرها .

كما وجه سيادته بان يكون موضوع البيئة من المواضيع الاساسية في عمل المحافظين ورؤساء الوحدات الادارية وخاصة في الحفاظ على نظافة الانهار وبقية المفاصل التي لها علاقة بالبيئة .

واكد السيد الرئيس القائد اهمية تطوير الامكانات الوطنية في اطار المحافظة على نظافة البيئة في العراق وان لايحول الحصار الجائر المفروض على قطرنا دون ذلك .

وناقش مجلس الوزراء موضوع فسح المجال للمواطنين لمواصلة الدراسة والتعليم وفي هذا الشان وافق المجلس على المقترحات الخاصة بفتح دراسات تربوية ومهنية وفنية للكبار وتطبيق نظام حوافز للعاملين في هذه المجالات ضمن وزارة التربية .

وفي اطار رعاية السيد الرئيس القائد حفظه الله لابنائه الطلبة فقد امر سيادته باطفاء السلف التي تم منحها لطلبة الجامعات في عام (١٩٩٣) وعدها مكرمة من لدن سيادته .

وعند مناقشة المجلس لما تحقق من انجاز في مشروع نهر العز امر السيد الرئيس القائد بتخصيص مبلغ (٧٤) مليون دينار لاكمال تنفيذ مجمعات المياه الصالحة للشرب في قرى نهر العز استكمالا لهذا المشروع الحيوي للمواطنين .

واستعرض المجلس ما تم بشان هدية يوم اللقاء حيث وجه السيد الرئيس القائد بدراسة وتقويم هدايا يوم اللقاء التي بلغت اكثر من (١٥٠٠) فكرة على طريق الاسهام والابداع لخدمة العراق العظيم في اطار ما افرزته نتائج الاستفتاء في يوم الزحف الكبير .

وناقش المجلس الفقرات والمواد المدرجة في جدول اعماله واتخذ التوصيات والقرارات اللازمة بشانها .

واع

جريدة الثورة العدد (٨٩٨٧) في ١٣/٥/١٩٩٦

الرئيس القائد يترأس اجتماعا لمجلس الوزراء

اشتراكيتنا تشجع الحافز الذاتي لدى العاملين لتطوير البحث والعمل

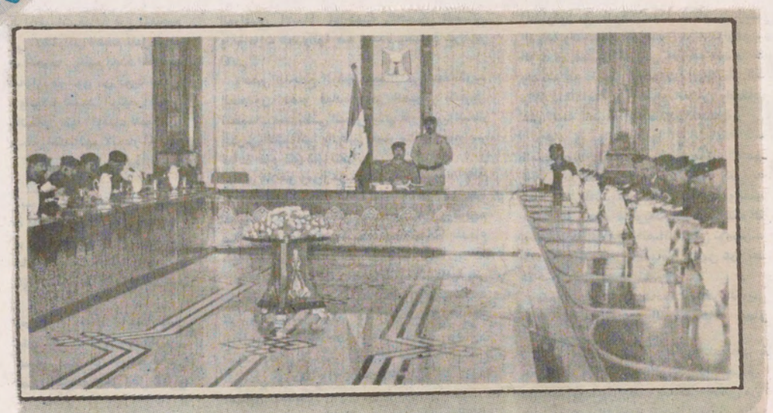

بغداد / واع .. على بركة الله ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة السابعة عشرة لمجلس الوزراء .

وتحدث سيادته عن اهمية الحافز الذاتي وقال حفظه الله ان من ميزات اشتراكيتنا تشجيع الحافز الذاتي لدى العاملين لتطوير البحث والعمل في مجالات التربية والتعليم والصناعة والزراعة وبقية مرافق الحياة .

جاء ذلك خلال تعليق لسيادته رعاه الله حول عمل الهيئات الادارية والتدريسية وعلاقتها بتطوير العملية التربوية والتعليمية .

وناقش المجلس موضوع الامتحانات العامة في المراحل الدراسية المختلفة وايجاد نظام للحوافز للعاملين فيها وبما يؤمن استقطاب العناصر الكفوءة في مجال الامتحانات العامة في مختلف مراحلها .

ووافق مجلس الوزراء على نظام حوافز للعاملين في مجال الامتحانات العامة .

وعند مناقشة مجلس الوزراء لنظام الحوافز لمنتسبي وزارة التجارة اشار السيد الرئيس القائد حفظه الله ورعاه الى الصلة الحية القائمة بين وزارة التجارة والمواطنين من خلال تامين الحصة التموينية وما تعنيه هذه الصلة من وجود رقابة شعبية على عمل اجهزة وزارة التجارة وخاصة ما يتعلق بمواد الحصة التموينية .

وقد وافق المجلس على نظام الحوافز لمنتسبي وزارة التجارة تثمينا لدورهم في هذه المرحلة التي يواجه فيها شعبنا الحصار الجائر واثاره .

وفي معرض مناقشة المجلس لبدء موسم الحصاد والتسويق لمحصولي الحنطة والشعير تم التاكيد على اهمية المتابعة الميدانية و تضافر كل الجهود لانجاح هذه الحملة تعزيزا لصمود شعبنا وصبره المؤمن .

وناقش المجلس عددا من المواد المدرجة على جدول اعماله واتخذ التوصيات والقرارات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٦٠١٥) في ١٩٩٦/٥/١٩

مجلس الوزراء يبحث مع وفود الدول الـ ١٢ الاعضاء في مجلس الامن غير الدائمة وكبار مسؤولي الامم المتحدة

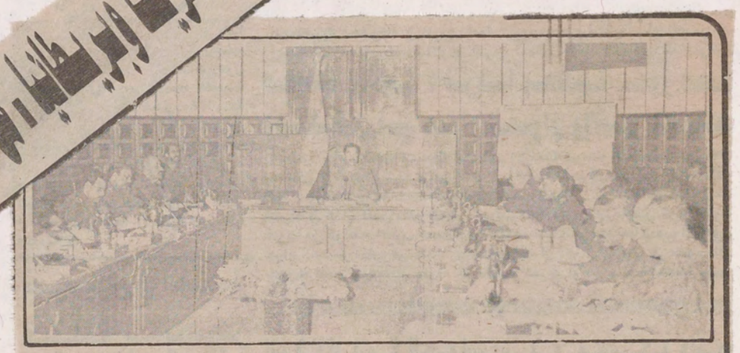

□ بغداد/ واع : على بركة الله تراس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة السادسة عشرة لمجلس الوزراء .

واكد السيد الرئيس القائد على اهمية ان نكون مع كل جديد في التطور العلمي يظهر في العالم لكي نواكب التقدم من اجل مواصلة البناء والنهوض .

وفي مجال استثمار الطاقات الوطنية وجه سيادته حفظه الله ورعاه بتشجيع واستثمار الامكانات الصناعية في قطرنا حيث اكد على اهمية تصنيع الاجزاء المكملة للالات الزراعية وغيرها محليا سواء كان ذلك من قبل الدولة او النشاط الخاص في اطار الاستمرار في عملية التطور . وان لانستورد اي شيء يمكن تصنيعه مشيرا سيادته الى ان ذلك يأتي في اطار تشغيل الايدي العاملة وتشجيع الخبرات الوطنية باعتبارها جزءا من الثروة القومية مؤكدا حفظه الله على ان منهج الثورة يريد للنشاط الخاص ان ينمو ويتطور .

وجاءت توجيهات السيد الرئيس القائد رعاه الله عند مناقشة مجلس الوزراء لعدد من القضايا ذات الصلة بالنشاط الصناعي والزراعي .

واطلع المجلس على اخر تطورات الحوار بين العراق والامم المتحدة حول النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الاساسية للشعب العراقي وبدء الجولة الرابعة من الحوار حيث تم التاكيد على ان العراق في الوقت الذي يتمنى فيه نجاح الحوار على اساس الحفاظ على السيادة والوحدة الوطنية وكرامة شعبنا الصابر المجاهد فانه في حالة استمرار التدخل الامريكي والبريطاني في الحوار فان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا يتحملان مسؤولية اي فشل باعتبار هذا التدخل هو تصرف غير قانوني ويحمل اهدافا سياسية خبيثة .

وثمن المجلس موقف اعضاء مجلس الامن الدولي الثلاثة عشر الاخرين الذين ادانوا هذا التدخل والتصرف البعيد عن اهداف وميثاق الامم المتحدة .

واكد مجلس الوزراء ان العراق كان وما يزال يرى ان هذا الحوار ليس بديلا عن حقه الواضح في تطبيق الفقرة (٢٢) من قرار مجلس الامن الدولي (٦٨٧) كمدخل لانهاء الحصار الجائر وبشكل كامل دون قيد او شرط بعد ان اوفى بالتزاماته .

وناقش المجلس عددا من المواد المدرجة على جدول اعماله واتخذ التوصيات والقرارات اللازمة بشانها □

جريدة الجمهورية العدد (٩٢٩٩) في ١٩٩٦/٥/٨

الرئيس القائد يرأس الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الوزراء

القائد: الوضوح في الرؤية هاجسنا لمعالجة التحديات

مشاريع ماء البصرة لها اهمية خاصة في ضوء تضحيات مدينة المدن

■ اعضاء المجلس يعبرون عن اعتزازهم بما افرزته جولات القائد

على بركة الله ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الخامسة عشرة لمجلس الوزراء .

وقد عبر السادة اعضاء المجلس عن اعتزازهم بما افرزته الجولات المباركة للسيد الرئيس القائد حفظه الله ولقاءاته مع ابناء الشعب من استجابة واعية لتوجيهات سيادته المباشرة للمواطنين في اطار التكافل والاسهام في تقديم الخدمات لمدنهم ومناطق سكناهم .. وانعكاس ذلك على صيغة التفاعل بين اجهزة الدولة والمواطنين واسهام الميسورين منهم في ذلك .

واكد السيد الرئيس القائد حفظه الله في تعليق على احدى الدراسات المقدمة للمجلس وجوب ان يكون الوضوح في الرؤية هاجسنا عند دراسة اي موضوع سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي والصناعي والاجتماعي ام في اي مجال اخر لكي تكون قراراتنا واجراءاتنا عملية وتصب نتائجها في بناء المجتمع الذي ننشده .

وعند مناقشة الوضع الاقتصادي وتعزيزا لصمود شعبنا وصبره المؤمن في مواجهة الحصار الجائر وجه سيادته حفظه الله استمرار قيام وزارة التجارة بضخ المواد التموينية من خلال منافذها وبما يحافظ على التوازن في السوق .

كما وجه سيادته بزيادة الانتاج الصناعي للمواد التي يحتاج اليها المواطنون وتامين انسيابيتها في الاسواق وباسعار معقولة .

واكد السيد الرئيس القائد رعاه الله وجوب اعلام المواطنين بمواعيد الانقطاع في التيار الكهربائي مسبقا في حالات التناوب والصيانة للشبكات الكهربائية والالتزام بالتوقيتات المعلنة للصيانة لاهمية ذلك للمواطن وللحفاظ على الاجهزة الكهربائية المنزلية وغيرها .

وبعد ان اطلع المجلس على نتائج الاعمال التنفيذية التي تقوم بها وزارتا الداخلية والاسكان والتعمير لمشروع صيانة شبكات ماء البصرة وتحسينها والطاقات الاضافية من خلال نصب المجمعات الجديدة اكد السيد الرئيس القائد صدام حسين رعاه الله استمرار الجهود لتحسين ضخ الماء الى مستويات جيدة ووفقا للمواصفات الصحية مشيرا سيادته الى ان مشاريع ماء البصرة لها اهمية خاصة في ضوء التضحيات التي سجلتها البصرة مدينة المدن .

وناقش المجلس المواد الواردة في جدول اعماله واتخذ القرارات والتوصيات المناسبة بشانها .

جريدة الثورة العدد (١٩٩٦) في ١٩٩٦/٤/١٥

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

السيد الرئيس صدام حسين يترأس الجلسة الرابعة عشرة لمجلس الوزراء

القائد: الصعوبات التي يمر بها القطر تتبع الحصار الجائر والنية العدوانية

رعاية الدولة للنشاط التعاوني ستبقى متواصلة.. والمجتمع يحتاج اليه الآن وفي المستقبل

اسهام المواطن في نظافة مدينته مسألة حضارية مطلوبة

على بركة الله . ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الرابعة عشرة لمجلس الوزراء .

واكد سيادته اهمية تشجيع النشاط الخاص في بعض المجالات الصناعية وقيام الدولة بتوفير بعض مستلزمات الانتاج للنشاط الخاص باتجاه ديمومته وتطويره انسجاما مع التوجه الاشتراكي في بناء المجتمع .

وعند مناقشة المجلس اهمية نظافة المدن اكد السيد الرئيس القائد ضرورة اسهام المواطن في نظافة مدينته الى جانب اجهزة الدولة المختصة لان ذلك مسالة حضارية مطلوبة اضافة الى انعكاساتها على البيئة .

واشار سيادته الى اهمية قيام وزارة الداخلية انطلاقا من مسؤوليتها عن الخدمات البلدية في المحافظات وقيام امانة بغداد بمتابعة التطور الحاصل في العالم في موضوع المحافظة على البيئة ونظافة المدن وتحديث الدراسات في هذا المجال انطلاقا من ان الصعوبات التي يمر بها القطر نتيجة الحصار الجائر هي صعوبات وقتية ولايمكن استمرار تاثيرها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .. وان التطلع الى مواصلة البناء حاضرا ومستقبلا سيبقى حالة مرئية .

والدى مناقشة المجلس الخطة السنوية للاتحاد العام للتعاون لعام ١٩٩٦ اكد السيد الرئيس القائد اهمية النشاط التعاوني في المجتمع وفقا لرؤية اقتصادية واجتماعية واضحة وان النشاط التعاوني يحتاج اليه المجتمع الان وفي المستقبل .

واشار سيادته الى ان رعاية الدولة للنشاط التعاوني ستبقى متواصلة مؤكدا اهمية تراكم الخبرة في العمل التعاوني وان تعتمد خطة الاتحاد العام للتعاون على الاسبقيات المتناسبة مع الامكانات باتجاه تحقيق النجاح المطلوب في تنفيذها .

وناقش المجلس المواد المدرجة في جدول اعماله واتخذ القرارات والتوصيات اللازمة بشانها .

جريدة الثورة (٨٩٠٩) في ١/٤/١٩٩٦

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

حيا وعي واندفاع المواطنين في ممارسة حقهم لانتخاب ممثليهم بالمجلس الوطني

القائد: زمن الحصار أثبت بالبرهان أن الله مع الصابرين بعون الله

بغداد / واع .. على بركة الله ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الثالثة عشرة لمجلس الوزراء ..

واستمع المجلس الى عرض قدمه السيد عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الهيئة العليا المشرفة على انتخابات المجلس الوطني حول سير عملية الانتخابات للمجلس الوطني في دورته الرابعة التي جرت يوم ٢٤ / اذار / الحالي ونتائجها ..

وقد حيا السيد الرئيس القائد وعي واندفاع المواطنين في ممارسة حقهم وواجبهم في هذه العملية الديمقراطية لانتخاب ممثليهم في المجلس الوطني لدورته الرابعة على الرغم من الصعوبات التي اوجدها الحصار الجائر المفروض على قطرنا العزيز مما يؤكد ايمان الشعب بالديمقراطية والتفاعل مع مسيرة الثورة ..

وثمن السيد الرئيس القائد جهود السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الهيئة العليا المشرفة على انتخابات المجلس الوطني ورفاقه في الهيئة العليا والعاملين في المراكز الانتخابية المنتشرة في بغداد ومراكز المحافظات والاقضية والنواحي ..

وعند مناقشة مجلس الوزراء للاوضاع الاقتصادية اشار السيد الرئيس القائد الى ان زمن الحصار الذي اخذ بالتناقص بعون الله وصبر العراقيين وابداعهم بجانب ارتفاع قيمة الدينار العراقي سيؤثر ايجابيا على مسار الاقتصاد الوطني وبما يعزز صمود شعبنا في مواجهة اثار الحصار الجائر ومواصلة البناء ..

ولدى مناقشة المجلس لتقييم حملة حصاد وتسويق محصولي الحنطة والشعير لموسم عام ١٩٩٥ اشار السيد الرئيس القائد الى اهمية الدقة في التقييم وذلك لانعكاساتها على مجمل العملية الزراعية لهذين المحصولين وان يكون هذا التقييم على اساس العلاقة الواضحة بين الانتاجية للدونم الواحد والتسويق الفعلي للحبوب الى مراكز التسويق الرسمية ..

واشاد سيادته بالجهود الخيرة التي بذلتها اللجنة العليا واللجان الرسمية والحزبية والجماهيرية المشتركة لانجاح عملية تسويق محصولي الحنطة والشعير ..

واكد السيد الرئيس القائد في اشارة الى جهود هذه اللجان ان الجدية في تطبيق القانون من قبل المكلفين بذلك بجانب الوعي سوف يشجع المواطنين على الالتزام ويسهل تطبيق القانون بشكل جيد ..

واكد السيد الرئيس القائد على ضرورة الاهتمام بتنقية البذور وفحصها وفق القياسات والمواصفات العلمية المطلوبة لتطوير زراعة الحبوب ..

هذا وناقش المجلس المواد المدرجة في جدول اعماله واتخذ القرارات والتوصيات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٥٩٨٤) في ٦/٣/١٩٩٦

الرئيس القائد يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء

من لاتكون لديه صناعة متطورة لايمكن أن يبني له قيمة مؤثرة في المجال الدولي

بغداد / واع .. قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه ان موضوع ادارة رأس المال لانتاج وبيع السلع والخدمات عن طريق القطاع الاشتراكي ومن ناحية اخرى ادارة رأس المال لانتاج وبيع السلع والخدمات عن طريق القطاع الخاص هما نمطان مختلفان وسيبقيان مدار بحث دائم لهذا السبب .

ولاحظ سيادته ان هذا الموضوع عندما يبحث أحياناً لا يجري التوقف بعمق عند موضوع كيفية تطوير ادارة رأس المال باشراف الدولة ويذهب البعض الى المقارنة بين ادارة القطاع الخاص وادارة الدولة .

وقال سيادته ان هذا الاسلوب يمكن أن نسميه بالحل السهل الذي يقوم ببيع القطاع العام الى القطاع الخاص .

وأكد سيادته ان هذا ليس الطريق الذي بنيناه وفق الاسس الاجتماعية والسياسية والدستورية .

ان نمط الحلول السهلة كان موجوداً قبل تاسيس حزب البعث فكان هناك طريق الرأسمالية وطريق الشيوعية وكلاهما نتاج لتجربة دول الغرب وان الشيوعية هي ردة فعل عنيفة على نتائج وطبيعة الطريق الرأسمالي في الغرب .

أما حزب البعث فقد اختار الاشتراكية طريقاً .. وان أهم ركن في فكر البعث هو ادراكه العميق بان أهم ما في الحضارة العربية التي بنيت بعد ظهور الاسلام هو انها قامت على اسس العدل والاشتراكية وليس على أساس رأسمالي .

وقال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه ان النظام العربي كان قائماً على اساس المسؤولية الجمعية والاجتهاد ثم انقطع النظام العربي ذو المسؤولية الجمعية عن الاجتهاد في كل شيء لمدة (٨٠٠) سنة .. غير اننا قد ورثنا منه تراثاً عظيماً يضمن لنا الولادة المتطورة عن آخر مرحلة حية منه .. فولدنا بروح تلك المرحلة ولكن بانقطاع عن الاجتهاد في الحياة طوله (٨٠٠) سنة .. ولذلك نحن نريد أن نجتهد وان نستوحي روح ما ورثناه وان نتطور مع الزمن الذي نعيش فيه وان نجتهد في كيفية تطوير نظامنا الاشتراكي .

جاء ذلك خلال ترؤس سيادته حفظه الله الجلسة الثانية عشرة لمجلس الوزراء . وعند مناقشة التقرير الخاص بالقطاع الصناعي وطرق ووسائل تحديث وتطوير ادارته ورسم افاق مستقبله قال السيد الرئيس القائد حفظه الله ان من الواضح عالميا لحد الآن ان من لا تكون لديه صناعة متطورة وقدرة لموازنة قيمة الاستيرادات بالتصدير لا يمكن أن يبني له قيمة مؤثرة في المجال الدولي .

وان النظرة الشاملة لبناء الصناعة وتطويرها هي التي تدرك التداخل بين الصناعة الاستهلاكية وعمقها الصناعة الكبيرة التي تنتج وسائل الانتاج .. فلا يمكن احراز التقدم في الصناعات الاستهلاكية من دون عمق حيوي وحديث في الصناعة الكبيرة التي توفر الاجزاء والادوات اللازمة لادامة وتجديد الصناعة الاستهلاكية .

وأكد سيادته المنهج الذي وجه به منذ سنوات عديدة والذي دعا فيه الى عدم تحويل الوزارات والادارات العليا في اجهزة الدولة الى اغطية ثقيلة وانما ان تاخذ دور المخطط القائد والمراقب باسلوب التفاعل والاطلاع على هموم ومشاكل الاطراف المعنية وحلها معها بالصيغ المناسبة وأن يتم توزيع الصلاحيات على الادارات المتخصصة وان يتم اقامة التنسيق والتفاعل بين الدوائر المعنية وبما يضمن السياقات النشيطة والمثمرة التي تتطلبها اساليب الادارة الناجحة وعلى اساس ان القنوات الافقية بين دوائر الدولة هي لطلب التنسيق والتعاون وليس لاصدار الاوامر لان الصيغة الامرية معروف مركزها .

وفي ميدان العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص أكد السيد الرئيس القائد حفظه الله توجيهات سيادته الصادرة منذ سنوات عديدة بانه حيثما توفرت الطاقة والامكانية لان يبني القطاع العام احتياجات القطاع الخاص فينبغي القيام بذلك .

هذا وناقش مجلس الوزراء الموضوعات المدرجة على جدول اعماله واتخذ التوجيهات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٥٩٧٤) في ١٠/٣/١٩٩٦

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

على بركة الله .. الرئيس القائد يترأس اجتماعاً لمجلس الوزراء ويشيد بجهود وزارة التجارة

هيأت العطاء المميز في الثمانية وام المعارك اسمك في سجل الخير

العراق أول بلد عربي اسلامي يشهد القيام بحملة ايمانية منظمة وواسعة منذ عدة قرون

العمل من أجل وحدة الامة العربية يشكل الاساس في الفهم الحقيقي لجوهر الاسلام

بغداد / واع .. على بركة الله ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الحادية عشرة لمجلس الوزراء .

وأكد سيادته حفظه الله ان العطاء في قادسية صدام المجيدة وام المعارك الخالدة هو القياس لحالة التميز في المواقف الوطنية والتعبير عن الايمان وان هذا القياس والتميز ياتي انطلاقاً من الاهتداء بسيرة الرسول العربي الكريم محمد (ص) واصحابه المجاهدين في صدر الرسالة الشريفة في التعامل مع المجاهدين في معركة بدر ومعارك الجهاد الاخرى ومع المؤمنين من المهاجرين والانصار ، مشيراً سيادته الى ان مواقف العطاء المتميزة في القادسية الثانية وام المعارك قد أسهمت في صنع النصر الذي تحقق والذي جعل العراق يحتفظ بالكرامة والسيادة ويواصل عملية البناء والنهوض الحضاري للامة .

وتطرق السيد الرئيس القائد حفظه الله الى الحمد الايمانية واهميتها في تربية الجيل تربية عربية اسلامية وأكد سيادته ان العراق وبكل اعتزاز هو اول بلد عربي اسلامي يشهد القيام بحملة ايمانية منظمة واسعة (منذ عدة قرون) وان هذه الحملة قد شملت تلاميذ المدارس الابتدائية والمراحل الدراسية الاخرى وفق صيغة تجعل الفهم والاستيعاب لروح الرسالة والدين الاسلامي الحنيف في حالة تصاعد وتفاعل ستترك آثارها في تربية الاجيال تربية اصيلة .

وقال سيادته حفظه الله بان العمل من أجل وحدة الامة العربية باعتبارها الامة التي حملت بشرف راية الرسالة يشكل الاساس في الفهم الحقيقي لجوهر الاسلام بعيداً عن تغلغل التيارات المضادة للعروبة المؤمنة والمحاولات الرامية لتشويه هذه الحقيقة .

وناقش المجلس بعض انشطة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ومنها اعداد الائمة والخطباء من خلال تطوير المعهد العالي اضافة الى العناية بالوضع المعاشي للعاملين في الوظائف الدينية .

وعند مناقشة آثار الحصار الجائر وما يجسده العراقيون من صبر مؤمن لمواجهته بالايمان والعمل المبدع اشاد السيد الرئيس القائد حفظه الله بالجهود الخيرة التي تبذلها وزارة التجارة في المتابعة الميدانية المستمرة ودورها في تعزيز روح الصبر لدى المواطن .

ودرس المجلس موضوع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والمركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري وقرر ارتباطهما بهيئة التخطيط .

كما ناقش المجلس المواضيع الاخرى المدرجة في جدول اعماله واتخذ التوصيات والقرارات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٥٩٦٩) في ١٩٩٦/٣/٥

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

القائد يأمر باستمرار وزارة التجارة بضخ المواد الغذائية والسلع

مجلس الوزراء يستعرض نتائج الحوار بين العراق والامم المتحدة الذي سيتواصل في (١١) اذار القادم

تأكيد ضرورة المحافظة على استقرار السوق والتوازن في اسعار المواد الغذائية وغيرها

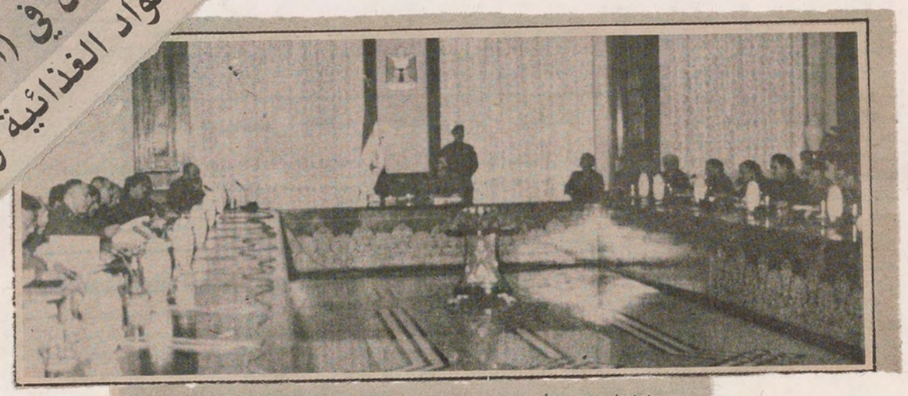

بغداد / واع .. ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة العاشرة لمجلس الوزراء .

واستعرض المجلس نتائج الجولة الاولى من الحوار بين العراق والامم المتحدة حول موضوع النفط مقابل الغذاء والدواء والحاجات الاساسية للشعب العراقي والتي من المقرر مواصلة الجولة الثانية من الحوار في ١١ اذار المقبل .

وناقش المجلس الوضع الاقتصادي حيث أكد السيد الرئيس القائد حفظه الله على الاستمرار بالتوجه نفسه الذي يحافظ على استقرار السوق والتوازن في اسعار المواد الغذائية وغيرها .

وأمر سيادته باستمرار وزارة التجارة بضخ المواد الغذائية والسلع الاخرى عبر منافذها وضرورة التواصل في تنظيم البيع في هذه المنافذ وبالشكل الذي يسهل على المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود من الموظفين والعسكريين منهم الحصول على هذه المواد .

وحول أهمية التخطيط الاقتصادي أكد السيد الرئيس القائد حفظه الله على ضرورة الترابط بين البيانات الرقمية والاحصائية التي يعتمدها التخطيط وبين الجانب الميداني وذلك لاهمية هذا الترابط في تعزيز النشاط الاقتصادي بجوانبه المختلفة .

هذا وناقش المجلس القضايا المطروحة في جدول اعماله واتخذ التوجيهات والقرارات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٦٩٦) في ٩/٢/١٩٩٦

تراس اجتماعا لمجلس الوزراء واكد اهمية الدقة في منح الحوافز للعاملين في دوائر الدولة

القائد يدعو الله تعالى ان تكون ايام شعبنا اعيادا دائمة

بغداد / واع .. اكد السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله على اهمية الدقة في منح الحوافز للعاملين في دوائر الدولة الخدمية والانتاجية وغيرها وجعلها في اطار الوحدات الادارية او الفعاليات والانشطة المحددة او في اطار خطوط الانتاج وبما يحقق حالة التنافس والمزيد من الابداع لضمان الوصول الى الكفاءة الاعلى والمستوى الافضل من النشاط والتميز بين العاملين في اجهزة الدولة ..

جاء ذلك خلال ترؤس سيادته حفظه الله الجلسة التاسعة لمجلس الوزراء ..

وعند مناقشة نظام حوافز رجال المرور .. اكد السيد الرئيس القائد حفظه الله على اهمية الانضباط في مجال المرور باعتبار ذلك حالة حضارية تعكس مدى التزام المواطنين بالقوانين ..

وقد اعتمد المجلس التوجيهات اللازمة بشان حوافز العاملين في الدولة ضمن قطاعي الكهرباء والهاتف .. اضافة الى حوافز رجال المرور .. كما ناقش المجلس استثمار الاراضي الزراعية في محافظة ميسان واقر عددا من المقترحات الخاصة ومنها انشاء جسر العدل والمديد من القنوات الفرعية لتحسين عمليات الارواء لفرض التوسع في زراعة المحاصيل المهمة وخاصة زراعة الشلب .. وناقش المجلس الموضوعات المدرجة في جدول اعماله واتخذ التوصيات اللازمة بشانها ..

وفي نهاية الجلسة التي يصادف انعقادها في اليوم الاخير من شهر رمضان المبارك ابتهل اعضاء المجلس الى الله العلي القدير ان يحفظ السيد الرئيس القائد ويعيد على سيادته شهر رمضان الكريم وعيد الفطر المبارك بالبركة ويمد في عمره بقيادة شعبنا وتحقيق العبور الناجز وانهاء الحصار الجائر ومواصلة البناء الحضاري ..

وتمنى السيد الرئيس القائد حفظه الله لمناسبة حلول عيد الفطر المبارك المزيد من العز والخير للعراق والامة العربية داعيا الله تعالى ان تكون ايام شعبنا اعيادا دائمة .

جريدة العراق العدد (٥٩٦١) في ١٩٩٧/١/٢٠

القائد يترأس اجتماعا لمجلس الوزراء لمناقشة التطورات الاقتصادية الايجابية

تخفيض رسوم السقي للأراضي الزراعية ومناقشة حوافز الانتاج وجعل الدوام (٥) أيام للمدارس خارج مراكز المدن

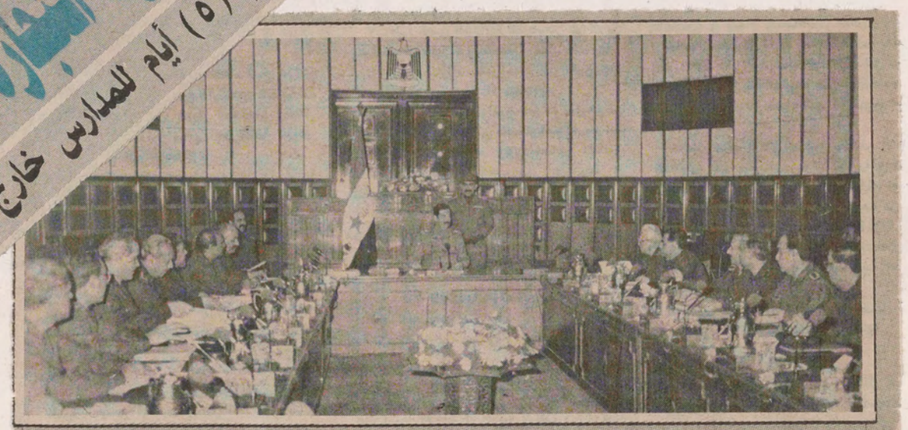

بغداد / واع .. ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الثامنة لمجلس الوزراء .. وتم في الاجتماع مناقشة الوضع الاقتصادي والتطورات الايجابية التي حصلت فيه .

وقد أمر السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله بتسديد مستحقات تجار المواد الغذائية من المتعاقدين مع وزارة التجارة نقداً وبالدولار وذلك تشجيعاً لهم في مشاركتهم لتعزيز الانعكاسات الايجابية التي تشهدها الاسواق المحلية واستمرار وفرة المواد الغذائية بعيداً عن الجشع .. وبالاسعار التي تعزز صمود ابناء شعبنا الصابر .

كما أمر سيادته حفظه الله بتخفيض رسوم السقي للاراضي الزراعية بنسبة ٢٥ بالمئة خمسة وعشرين بالمئة مما كانت عليه جباية الرسوم سابقاً لدعم الفلاحين والمزارعين لمزيد من الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته .

وقرر المجلس في اجتماعه استمرار تقييد الصرف لشهر اذار المقبل ضمن ميزانية عام ١٩٩٦ باستثناء الرواتب والمخصصات والاجور والتي ستستمر مستثناة من تقييد الصرف لشهر آذار والاشهر اللاحقة .

وناقش المجلس مشروع قانون حوافز الانتاج في دوائر الدولة واتخذ التوصيات بشانه لتشجيع المتميزين والمبدعين .

كما ناقش المجلس مشروع قانون حوافز رجال المرور المدرج في جدول أعماله .

ولدى مناقشة موضوع الدوام في المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية التابعة لوزارة التربية وافق المجلس على جعل الدوام خمسة أيام في الاسبوع لهذه المدارس والتي تقع خارج مراكز المدن مع تخويل وزير التربية شمول مدارس اخرى في المدن وفق ضوابط توضع لهذا الغرض .

كما تقرر شمول المعاهد التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالدوام خمسة ايام في الاسبوع .

هذا واتخذ المجلس جملة من القرارات والتوصيات بشان المواضيع المدرجة في جدول أعماله .

جريدة العراق العدد (٥٩٥٨) في ١٥/٤/١٩٩٦

ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة السابعة لمجلس الوزراء .. وتم في الاجتماع مناقشة الوضع الاقتصادي وما حصل فيه من تطور ايجابي .. وأكد المجلس على أهمية تفعيل اجراءات الدولة الاقتصادية وفق اسس ومضامين رسالة السيد الرئيس القائد في ٢ / ١٢ / ١٩٩٥ ، باعتبارها خطة عمل للنهوض الاقتصادي .

وبشان الحوار بين العراق والامم المتحدة حول النفط مقابل الحاجات الانسانية لشعب العراق .. عبر المجلس عن تمنياته بان يسفر الحوار عن نتائج ايجابية بهذا الخصوص .

وقد تحدث السيد الرئيس القائد خلال الجلسة عن العديد من الموضوعات التي تخص الحالة الأقتصادية بعد التطورات الاخيرة .. مؤكداً سيادته على أهمية عبور جميع العراقيين باقل ما يمكن من الجراح .. والانطلاق بقوة لبناء الحاضر والمستقبل .

وعن العلاقة بين الشعب وبعض اصحاب المصالح ومنهم التجار قال السيد الرئيس القائد حفظه الله :

لقد سمعتم مني في هذا الظرف وقبله اننا لم نكن مرتاحين للعلاقة التي نشات بين الشعب وبعض اصحاب المصالح ومنهم التجار ، ولكن الاطلاق لا يصح في كل الاحوال ومهما تكن النسبة ، حتى في وسط التجار فالاطلاق بالسلب لا يصح تماماً كما نحن في الواقع غير قادرين على ان نصف حالهم بانه ايجابي بالمطلق .

لقد نشات علاقة غير حسنة ، بل ومؤلمة لان الكثير من التجار كانوا يتربصون الفرص بغض النظر عن الالام التي يسببونها لشعبهم .

ان ما يؤلمني الآن هو حالة مضحكة ، ومؤلمة في نفس الوقت ، ذلك اننا نسمع بالفرح الذي يقيمه الشعب بصيغة كيدية على ابواب المتاجر ، وعلى ابواب النشاطات الاقتصادية ، فهذا غير مفرح ، ولكن من هو المسؤول عنه ؟

نستطيع أن نقول باطمئنان ان الشعب غير مسؤول عن هذا التطور في العلاقة . ولكن هذه المظاهر غير مسرة ، لانها في كل الاحوال تؤدي بابسط وصف لها الى عدم وجود علاقة ودية بين المواطن وبين الكثير من اصحاب المصالح ، الا ان الزمن وتعديل السلوك يداويان هذا الموضوع ، لذا نامل من كل أصحاب المصالح أن يداووا الجراح التي سببتها الظروف والتي لدى بعضهم دور فيها ، وعليهم أن يجسروا هذه الفجوة بهذا الدور لكي يسهلوا للشعب مهمة المشاركة الايجابية والمعاونة في تجسير هذه الفجوة التي حصلت بينهم وبين الشعب باسرع ما يمكن ، لاننا لا نريد أن نعبر بشعب دون تجار كما لا نريد أن نعبر بتجار دون شعب ، ولا أن نعبر بعسكريين دون مدنيين ، ولا بمدنيين من غير قوات مسلحة .. اننا نريد أن نعبر بالشعب كله كاهم رصيد ، بعد الايمان بالله الذي نعتمد عليه في استمرار مسيرتنا وتطورها وظفرها ، ان شاء الله ، في كل الميادين التي يحقق الظفر فيها ما هو عال من المعاني والانجازات . لا بد أن تكون صورة المستقبل حاضرة أمامنا ، لاننا في الوقت الذي نضع فيه أنفسنا وسط الحاضر فاننا دائماً نتجه للمستقبل بفكرنا ورؤيتنا وهواجسنا واحاسيسنا ، ولكن في الظروف الداهمة ، أو الظروف التي تزدحم فيها الاسباب المباشرة وتشكل تاخيراً حيوياً على المسيرة ، لا يجوز الانشغال بمفردات المستقبل من غير أن نعطي حصة حدية للحاضر .

لقد تضمن حديثنا في مجلس الوزراء صورتين : صورة الحاضر امتداداً الى المستقبل بافتراضات قد تكون صحيحة كلها .. وقد يكون قسم كبير منها صحيحاً ، وبعضها غير صحيح ، ولكن المهم هو كيف نعالج الحال القائم مثلما هو .. أي أن نعالج الضرر عند حصاد الايجابي سواء كان هذا الايجابي بايراداتنا أو بأيراداتنا زائداً عوامل اخرى ، وعندما نحصد الايجابي علينا أن نعالج السلبي ، فما هو السلبي في هذا ؟ ان من يملك دولاراً في جيبه الآن لم يخسر شيئاً ، واذا كان قد وضع هذا الدولار بقصد أن يوفر مستوى يعادله بالخدمات من السلع فانه لم يخسر شيئاً ، لان الدولار قد وصل بالمضاربة وبجانب اساسي مما هو واقعي في الحياة ، وبالجانب الاكبر المصطنع ، الى ثلاثة آلاف دينار ، وكان هذا المبلغ يوفر نوعاً معيناً من السلع والخدمات ، وقد وصل الدولار الآن الى (٤٠٠) دينار وهذا المبلغ بدوره يوفر نفس النوع من الخدمات والسلع . اذن ، هذا المالك لم يخسر ، وان من كان يمتلك دنانير ولم يحولها الى دولارات هو الرابح ومن كان يمتلك سلعة قيمتها مليونا دينار واصبحت قيمتها الان نصف مليون دينار لم يخسر ايضاً .. فان أراد أن يستخدم هذه السلعة فانه يستطيع ذلك ، وان اراد أن يبيعها فان النصف مليون دينار يساوي سلعاً وخدمات لم تكن توفرها المليونا دينار التي كان هذا الشخص مقرراً أن يبيعها بهذا المبلغ قبل أن ترتفع قيمة الدينار ، أما الذين خسروا فهم الذين لا بد أن يخسروا أو الذين كان عليهم أن لا يتوهموا بان يوماً مثل هذا اليوم لا ياتي ... انهم المضاربون الذين كانوا يضاربون بحجم نصف مليون من الدولارات مثلاً ، واصبحوا الآن يضاربون بحجم أقل .

هذا وقد اعتمد المجلس عدداً من التوجيهات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي وبما يكفل استمرار الحالات الايجابية فيه .

جريدة العراق العدد (٥٩٠٣) في ١٩٩٦/٢/٨

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

مجلس الوزراء يناقش الاوضاع الاقتصادية وتطورها باتجاه تحسن الوضع المعاشي وانخفاض الاسعار

رسالة القائد انعكست ايجابيا على حركة الاقتصاد وتأكيد ضرورة استمرار الخط البياني في تنفيذها

القائد يرد على الانباء المغرضة التي عبرت عن خيبة أمل الأعداء

لو لم نكن في الشتاء لعبرنا دجلة سباحة ذهابا وايابا

بغداد/واع .. ترأس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة السادسة لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٦ .

ولدى مناقشة المجلس للاوضاع الاقتصادية وتطورها باتجاه تحسن الوضع المعاشي لابناء شعبنا الصابر وانخفاض الاسعار تم التاكيد على ضرورة استمرار تصاعد الخط البياني في تنفيذ الخطة التي اعتمدت بضوء رسالة السيد الرئيس القائد الى مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢ وانعكاساتها الايجابية على حركة الاقتصاد .

وناقش المجلس تخفيض ميزانية ١٩٩٦ عن واقع ميزانية عام ١٩٩٥ بخمسين بالمائة بسبب الهبوط في اسعار العمل والخدمات والسلع وترك المجلس تقرير هذا او اي نسبة اخرى الى السيد رئيس الجمهورية حتى وقت اخر .

واكد المجلس الاستمرار في تقييد الصرف على ميزانية الدولة ما عدا الرواتب والمخصصات والاجور لشهر شباط القادم حسبما كان في شهر كانون الثاني من العام الحالي ١٩٩٦ .

وتعليقاً على الاخبار المغرضة التي عبرت عن خيبة امل الاعداء وهم يواجهون النهوض الشامل الذي يقوده السيد الرئيس القائد صدام حسين بهمة ونشاط متواصل ودائم .. قال سيادته حفظه الله ..

(تعلمون بان اذاعة مونتي كارلو قد اطلقت خبراً مفبركاً منذ ايام نقلاً عن نشرة بريطانية اتخذت غطاء لترويج هذا الخبر الذي افادت فيه هذه الاذاعة بان صدام حسين قد استدعى فريقاً من الاطباء الغربيين وانه اي صدام حسين مصاب بالسرطان ... الخ .

ان الذين يعرفون صدام حسين عن قرب يعرفون صحة صدام حسين التي هي من فضل الرب الرحيم يعرفون صحة صدام حسين من خلال نشاطه في قيادة اجهزة الدولة والحزب ويعرف شعب العراق هذه الحقيقة ومع انه ليس من عادتنا ان نرد على مثل هذه الاخبار الملفقة فقد وجدنا ان المسؤولية الاخلاقية امام شعبنا تستوجب منا ان نرد عليهم لنبين الحقيقة لشعبنا العظيم ولابناء امتنا المجيدة ومن خلالهم نبينها للعدو .. لذلك نقول وهو فضل عظيم من الرب العظيم ان صدام حسين يتمتع بصحة لا غبار عليها ولم يصب لا الآن ولا في الماضي باي مرض غير الانزلاق الغضروفي في العمود الفقري وما يسمى بعرق النسا عام ١٩٧٧ وقد استدعينا لهذا الغرض في ذلك الوقت فقط اطباء من كوبا ويوغسلافيا وموسكو وانجلترا وامريكا والالمانيتين وفرنسا وتمت المعالجة في ذلك الوقت وكما ترون فانني اؤدي واجباتي منذ ذلك الوقت وحتى الآن بالكفاءة التي تعرفونها وفي !احبب والسلم .

اما اذا اصابنا زكام كل سنة او سنتين او اكثر او اقل فهي حالة قد تكون نادرة بالقياس الى ما هو دارج بين المواطنين ولا تعرف صحتنا والحمد لله اي مرض ولذلك فنحن وفقاً لما يقال عن الصالح للعمل في القوات المسلحة ويردده بعض الاطباء سالم مسلح ولو لم نكن في الشتاء لعبرنا دجلة سباحة ذهاباً واياباً كما نفعل احياناً وهذا ما ينبغي على الاعداء والمغرضين ان يضعوه في اعتبارهم للمستقبل ان شاء الله ليتعاملوا مع هذه الحالة والى ان يقدر صاحب القرار والحكمة الرحمن الرحيم ما يقدره وحتى ذلك فانه لن يفرحهم لان حياتنا اردناها بعد الاتكال على الله في معانيها للحياة وعندما نكون حسب ما يرى راعينا وبارئنا تغيظ العدا وتفرح الشعب والامة والاصدقاء .

اما اذا تصور الاعداء انهم باخبارهم الملفقة هذه التي تبنت ما هو شبيه لها في المرامي هذه الاذاعة نفسها في ظروف القتال يطعنون شعب العراق ليثنوه عن مسيرته الصاعدة وايمانه العظيم بالعبور والصعود فانهم واهمون وسنكون دائماً نحن وشعبنا الكبير ورفاقنا في القيادة من حصة الرحمن الرحيم وفي رعايته وسيكون الشيطان مولاهم فهل الشيطان بقادر على ان يكون مولى المؤمنين) .

وابتهل السادة الحضور الى الجليل سبحانه وتعالى ان يحفظ قائدنا المفدى ويمده بالمزيد من الصحة والشباب الدائم لتحقيق العبور الناجز لشعبنا الطيب الصابر المجاهد ومواصلة حمل راية الرسالة الايمانية للامة .. راية الله اكبر وان يرد كيد اعداء العراق والعروبة الى نحورهم .. ان الله عزيز قدير .

جريدة العراق العدد (٥٩٤٦) في ١٩٩٦/١/٣٠

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

الرئيس القائد يترأس اجتماعا لمجلس الوزراء

الدولة ستبقى ملتزمة بدعم اسعار المواد الغذائية المنتجة محليا وبخاصة تجاه الجنوب في البطاقة التموينية

التفاعل بين الشعب والقيادة حالة متميزة في بلدنا

لا يمكن أن تضع الدولة خطة اذا لم يكن الهدف منها خدمة الشعب على طريق العبور الناجح

بغداد / واع .. قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه / بغض النظر عن التطورات الاقتصادية التي تنجم عن احتمالات تطورات سياسية ايجابية فان الدولة ستبقى ملتزمة في كل الاحوال بسياسة دعم أسعار المواد الغذائية المنتجة محلياً وبخاصة تجاه الحبوب الداخلة في البطاقة التموينية وكل المنتجات الزراعية الداخلة في الصناعة .

وكتعبير عملي لهذه السياسة فان قيمة أسعار عام (١٩٩٦) لن تقل في كل الاحوال عن قيمة ما كانت عليه في عام (١٩٩٥) .

وأكد سيادته خلال ترؤسه الجلسة الخامسة لمجلس الوزراء لعام (١٩٩٦) على ان العلاقة الصميمية بين الشعب والقيادة منذ قيام ثورة (١٧ - ٣٠) تموز المجيدة ومعرفة الشعب بالعمق النضالي للقيادة جعلت التفاعل في بلدنا حالة متميزة .

واشار السيد الرئيس القائد حفظه الله ورعاه الى ان هذه العلاقة جعلت المواطن يتفاعل مع الخطة الجديدة التي تضمنتها الرسالة الموجهة الى مجلس الوزراء بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٩٥ على الرغم من الصعوبات التي أوجدها الحصار الجائر حيث أصبح المواطن يعرف جيداً بان الدولة لا يمكن أن تضع خطة اذا لم يكن الهدف منها خدمة الشعب على طريق تحقيق العبور الناجز لكل العراقيين وباقل ما يمكن من الجروح بعون الله .

ولدى مناقشة المجلس للاوضاع الاقتصادية تم التاكيد على مواصلة العمل وبحماس لتنفيذ ما ورد في رسالة السيد الرئيس القائد صدام حسين والتي اعتمدت خطة للنهوض الاقتصادي وبما يعزز صمود شعبنا في مواجهة الحصار الجائر .

هذا واتخذ المجلس جملة من القرارات والتوصيات بشان المواضيع المدرجة في جدول أعماله .

جريدة العراق العدد (٥٩٢٤) في ١٩٩٦/١/٢٦

pages cannot be separated for imaging صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها

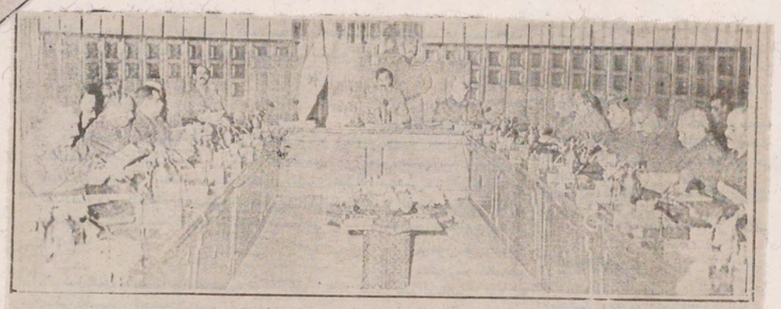

الرئيس القائد رأس الجلسة الرابعة لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٦

□ بغداد / واع - تراس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه الجلسة الرابعة لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٦ . وتمنى سيادته في بداية الجلسة للسادة الحضور ولمناسبة حلول رمضان المبارك دوام العز والموفقية والشعبنا العظيم الثبات على الايمان وتعزيز الصبر المؤمن لمواجهة الحصار الذي تفرضه قوى الكفر والطغيان . وقدم السادة الحضور اخر التهاني والتبريكات للسيد الرئيس القائد بهذه المناسبة داعين الله عز وجل بالعمر المديد والنصر المؤزر لسيادته لمواصلة مسيرة الجهاد والبناء والعبور للعراق العظيم وتحقيق النصر النهائي الناجز.

ولدى مناقشة المجلس للاراضي الزراعية وتوزيعها في محافظات ميسان وذي قار والبصرة فقد اكد السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه على ان الحزب في كل مكان يمكن ان يعاون الدولة انطلاقا من الايمان باهمية ان يكون اداؤها متفاعلا مع قناعة الشعب بما يخدم عملية البناء ومواجهة الحصار الجائر . واشار سيادته الى الدور الذي تؤديه تنظيمات الحزب في البصرة وميسان وذي قار وواسط حيث يمتلك التنظيم الحزبي الرؤية التفصيلية عن اوضاع الشعب وبالتالي تتحقق له امكانية معاونة الدولة في توضيح هذه الرؤية في المجالات المختلفة . وناقش المجلس اوضاع الهيئات التعليمية والتدريسية لمختلف المراحل الدراسية مؤكدا على ضرورة دعم هذه الهيئات بما يعزز ثباتها وحماسها المتواصلين في اداء مهامها التربوية المطلوبة

واتخذ المجلس القرارات والتوصيات بشان الموضوعات المدرجة في جدول اعماله . وحضر الجلسة السيد عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والرفيقان عضوا قيادة قطر العراق للحزب عزيز صالح النومان مسؤول تنظيمات محافظتي ميسان وواسط وعبدالباقي السعدون مسؤول تنظيمات محافظتي البصرة وذي قار □

جريدة الجمهورية العدد (٩١٧٦) في ٢٠/١/١٩٩٦

ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء لمناقشة تشجيع البحث العلمي وتعديل بعض القوانين

الرئيس بوش ضرورة دعم ورعاية العلماء والباحثين لرياية انتاج الغذاء والعقاقير اضافة للدواء

العراقيون واجهوا بوعي طروحات الاعداء المغرضة في يوم الزحف الكبير

من وقع تحت طائلة القانون بالاعدام أو السجن بعد العدوان نتيجة ارتكابهم الجرائم تقع مسؤوليتهم على دول العدوان

بغداد / واع .. أكد السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه على دعم ورعاية العلماء والباحثين العراقيين لمزيد من الابداع في مجالات البحوث الخاصة بزيادة انتاج الغذاء و (الحبوب منها بشكل خاص) اضافة الى الدواء لمواجهة الحصار الجائر .

وأضاف خلال ترؤس سيادته الجلسة الثالثة لمجلس الوزراء لعام (١٩٩٦) عند مناقشة تشجيع البحث العلمي .. ان ايجاد عناوين ومراكز للمنافسة في البحث وعدم الاقتصار على قناة واحدة يشجع الابداع في جميع المجالات .

ولدى مناقشة المجلس لتعديل بعض القوانين تحدث السيد الرئيس القائد عن جانب من جرائم دول العدوان الثلاثيني الغاشم ضد شعبنا مؤكداً سيادته .. بأن كل من وقع تحت طائلة القانون بالاعدام أو السجن نتيجة ارتكابهم الجرائم بعد العدوان الثلاثيني تقع مسؤوليتهم على دول العدوان وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية حيث لم يكتف الاعداء بهذه الجريمة التي تستهدف قيم العراقيين بل أرادوا سرقة الوطن كله من خلال طروحات مفرضة واجهها شعبنا بوعيه في يوم الزحف الكبير .

هذا وناقش المجلس المواضيع المطروحة في جدول أعماله واتخذ القرارات اللازمة بشانها .

جريدة العراق العدد (٥٩٣٦) في ١٩٩٧/١/١٩

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

مجلس الوزراء يؤكد ان رسالة القائد منهج اقتصادي ومضمون اجتماعي يبشر بالخير لشعبنا الصابر

القائد : تميز العراقيين تحقق في ظل ثورة ١٧ - ٣٠ تموز المجيدة

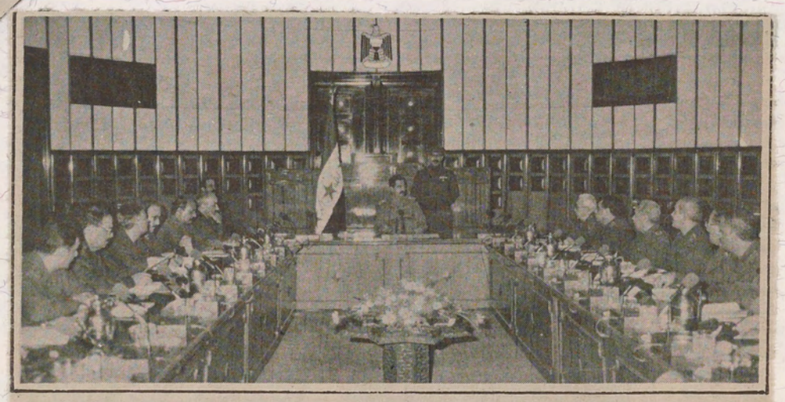

بغداد / واع .. قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه ان تميز العراقيين في مجالات الصيرفة والعلوم والثقافة وغيرها كان في اطار عملية النهوض الكامل الذي تحقق في ظل ثورة ١٧ - ٣٠ تموز المجيدة .

وأكد سيادته ان استمرار حالة التميز هذه تتطلب جهداً واضحاً لتعزيز الخبرة العراقية في هذه المجالات .

جاء ذلك خلال ترؤس سيادته للجلسة الثانية لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٦ .

واطلع المجلس على ما تم تنفيذه من الرسالة التاريخية التي وجهها السيد الرئيس القائد حفظه الله الى السادة الوزراء بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٩٥ وتم التاكيد على أهمية ادامة زخم التنفيذ للرسالة وجذوة المتابعة التفصيلية لما تضمنته من منهج اقتصادي ومضمون اجتماعي يبشر بالخير لشعبنا الصابر في مواجهته للحصار الجائر .

كما ناقش المجلس عدة مواضيع منها نظام حوافز الانتاج لموظفي المصارف ومشروع قانون تعديل قانون المركز القومي للحاسبات الالكترونية . واتخذ القرارات والتوصيات بشان الموضوعات المدرجة في جدول اعماله .

جريدة العراق العدد (٥٩٢٣) في ١٩٩٦/١/١١

الرئيس القائد يترأس الجلسة الاولى لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٦

على بركة الله تراس السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله الجلسة الاولى لمجلس الوزراء لعام ١٩٩٦ اول امس .. وتمنى سيادته في بداية الجلسة للسادة الحضور دوام العز والموفقية ولشعبنا العظيم الثبات على الايمان في مواجهة الحصار الجائر .. وقدم السادة الوزراء تهانيهم الى سيادته بالعام الجديد داعين الله عز وجل بالعمر المديد لسيادته لمواصلة النهوض الحضاري وتحقيق العبور الناجز ..

وناقش المجلس عددا من المقترحات المستلهمة من رسالة سيادته الى السادة اعضاء مجلس الوزراء في ٣/١٢/١٩٩٥ ..

وقد اكد سيادته ضرورة ايلاء الاهتمام المطلوب لموظفي الدولة عندما تتخذ قرارات تخص علاقاتهم مع شرائح المجتمع لتنفيذ قوانين واجراءات الدولة في استحصال المبالغ المستحقة لها او في جباية الضرائب وذلك بمنحهم حوافز تشجيعية ..

وناقش المجلس مواضيع منها صيانة مشاريع الري والبزل وتاسيس شركة التجهيزات الزراعية واتخذ المجلس جملة من القرارات والتوصيات بشان المواضيع المدرجة في جدول اعماله .

جريدة الثورة العدد (٩٠٢٠) في ١٠/١/١٩٩٦

القائد خلال ترؤسه الجلسة ٤٦ لمجلس الوزراء : نعتمد اساساً على رصيدنا الوطني

الظروف المعيشية الصعبة للعراقيين مؤقتة

□ بغداد/ واع قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه : اننا .. ونحن نناقش اي قرار او اجراء اقتصادي واجتماعي في مجلس الوزراء يجب ان يكون الوضع النفسي لشعبنا حاضرا امامنا دائما وخاصة مايسم الشريحة الاكبر من ابناء شعبنا وهم ذوو الدخل المحدود سواء كانوا من الموظفين او من غير الموظفين . وقال سيادته .. ولكي يتفهم شعبنا الابعاد الاجتماعية والتنموية لاي قرار او اجراء او تنظيم لموازنات الدولة علينا ان نشرح له هذه الابعاد بوضوح وبدقة لاننا نعتمد اساسا على رصيدنا الوطني معه عبر هذه المسيرة .. ولان شعبنا متاكد ان قيادته تعمل من اجله ومن اجل رفاهه وعزه وهو يعرف ايضا اننا كنا نصرف كل موارد النفط عليه فقام هذا البنيان العظيم الذي حاول الاشرار هدمه ولم يستطيعوا غير خلق ظروف معيشية صعبة للعراقيين ولكنها مؤقتة . جاء ذلك في حديث مهم للسيد الرئيس القائد صدام حسين رعاه الله خلال ترؤس سيادته الجلسة السادسة والاربعين لمجلس الوزراء . وقد بحث المجلس المواد المدرجة في جدول اعماله والتي تضمنت خطوات لتنويع الموارد وتشجيع الاستثمارات وبعض الامور التنظيمية واتخذ القرارات والاجراءات اللازمة بصددها □

جريدة الجمهورية العدد (٩١٥٩) في ١٩٩٦/١/١

القائد يدعو الى احداث توازن واضح يهدف الى تشغيل الطاقة العاملة

اذا كنا نريد نظاما اشتراكيا متطورا يجب ان نبتعد عن تحقيق الربح الاقتصادي على حساب الربح الاجتماعي والاخلاقي

يجب ان يكون للعراقيين شرف المساهمة في الوفاء لمدينة المدن عن طريق فرض رسم مالي لتمويل مشروع وفاء القائد

بغداد / واع .. قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه .. ان منهجنا الاقتصادي في الوقت الذي يحقق فيه ايرادات اضافية للدولة من اجل زيادة حجم المعروض السلعي والانتاج والخدمات مدفوعة الثمن يجب ان لا يهتم بتخفيض النفقات فحسب .. بل باحداث توازن واضح يهدف الى تشغيل الطاقة العاملة لكي لا تنشأ نتيجة تخفيض التكاليف والنفقات بطالة مقنعة او غير مقنعة لان البطالة ايا كان شكلها تمثل هدرا في الطاقة البشرية اضافة الى مشاكلها الاجتماعية .

واضاف سيادته ..

اذا كنا نريد نظاما اشتراكيا متطورا يحقق عوائد اقتصادية تنموية وعوائد اجتماعية عادلة يجب ان نبتعد عن نهج تحقيق الربح الاقتصادي لوحده على حساب الربح الاجتماعي والاخلاقي وان نحكم الارتباط فيما بينهما بحيث تكون حركة اي منهما مثيرة لحركة الاخر بالاتجاه الايجابي .

وان من اهم سمات هذا المفهوم .. هو الاهتمام بوضع وتطبيق حوافز فورية تربط بين كمية ومستوى الانتاج والخدمات وبين المردود الذاتي .. فالحوافز من هذا النمط تحقق عدة اهداف في آن واحد فبالاضافة الى كونها تؤدي الى زيادة وتحسين الانتاج والخدمات وزيادة موارد الموظفين من ذوي الدخل المحدود فانها تشيع مفهوم الرزق الحلال والشعور بالاطمئنان والعدالة وتحث الرغبة في العمل الجاد المثمر والمنافسة نحو الاداء الافضل .

جاء ذلك في حديث مهم للسيد الرئيس القائد رعاه الله خلال ترؤس سيادته الجلسة الخامسة والاربعين لمجلس الوزراء .

وقال سيادته بعد مناقشات مستفيضة خلال الجلسة .. ان ضبط الاشراف والمتابعة للاعمال والانشطة ولجم كل تصرف غير موحد في النظرة ضمن اهداف المنهج الاقتصادي الاشتراكي الاجتماعي لمسيرة الدولة والاستمرار بقياس نتائج الفرعيات بالمقارنة مع الاساسيات وتعديل اي انحراف عنها فورا وعدم الانسياق الى القرارات الادارية السهلة التي تتجاهل اعتبارات واحتياجات الناس .. كل هذا يؤدي الى اقل مستوى من الخسائر والى اكبر مستوى من العوائد .

هذا وقد ناقش مجلس الوزراء ضمن المواد المدرجة في جدول اعماله التكاليف المعدلة لمشروع (وفاء القائد) الذي سيغذي مدينة البصرة بمياه الشرب ومشروع تحسين وصيانة شبكات توزيع تلك المياه في المدينة والمشاريع الاخرى الملحقة بها ..

وتقرر رصد المبالغ اللازمة للمضي في تنفيذ هذين المشروعين الكبيرين رغم ان التخصيصات في المنهاج الاستثماري لعام ١٩٩٦ قد تم تجميدها الى حين ولكن مدينة المدن التي صمدت ببسالة في قادسية صدام المجيدة وفي العدوان العسكري في ام المعارك الخالدة لا تعز عليها التخصيصات او الاعتمادات المالية .

كما اقر مجلس الوزراء ان يكون للعراقيين شرف المساهمة في الوفاء لمدينة المدن عن طريق فرض رسم مالي على بعض النشاطات لتمويل تلك التخصيصات .

واطلع مجلس الوزراء على النتائج التي اسفرت عنها حملة (نداء القائد) في ٦ / ٨ / ١٩٩٥ الموجهة الى الوزارات في اعادة الحياة الى المعدات والمكائن والاليات والمنظومات والاجهزة والاثاث خلال مدة شهرين .. وقد اعرب مجلس الوزراء عن ترحيبه بالمنجزات التي تحققت والروحية التي استنهضت بها همم العاملين .

كما بحث مجلس الوزراء المواد الاخرى المدرجة في جدول اعماله واتخذ القرارات والاجراءات اللازمة بشانها .

جريدة القادسية العدد (٥٩٤٣) في ١٩٩٥/١٠/٨

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

السيد الرئيس صدام حسين يترأس الجلسة الرابعة والاربعين لمجلس الوزراء

القائد: لايجوز التعامل مع المهمات الامنية بالنظمة او بالتخزنة

اقرار برنامج عمل لجنة الشؤون الاقتصادية لتحقيق مضامين رسالة القائد الى اعضاء مجلس الوزراء

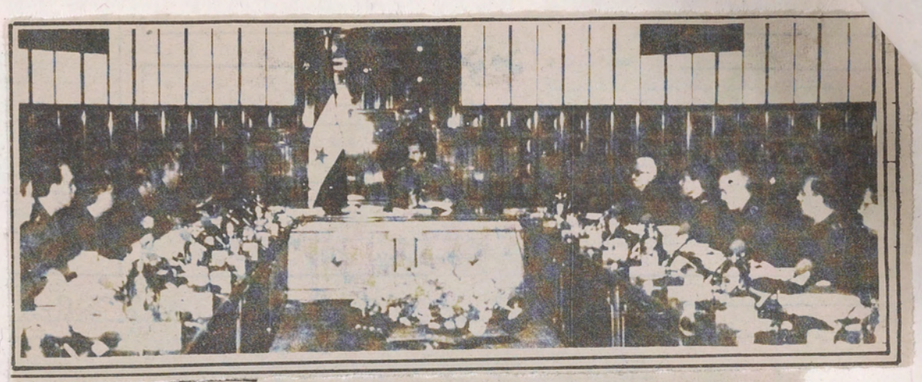

قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه ..

ان تخفيض الانفاق الحكومي العام وترشيد الاستهلاك وتنمية موارد الدولة وتنشيط الانتاج مهمات اساسية لايجوز التعامل معها بالقطعة او بالتجزئة بل باسلوب الاحتواء المباشر المتوازن والسريع الذي يؤدي الى نتائج واضحة وملموسة .

وقال سيادته ..

ان الزمن في مثل هذه المهمات الكبيرة عنصر حاسم وخاصة في مرحلتنا هذه لاننا اذا حققنا نتائج سريعة فانها ستؤدي الى خلق عوامل التفوق النفسي وهذه ستؤدي بدورها الى خلق عوامل التفوق المادي .

وقد تدارس المجلس في جلسته هذه تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية وبرنامج العمل الذي وضعته اللجنة لتحقيق الغايات التي وردت في مضامين رسالة السيد الرئيس القائد « رعاه الله » الى اعضاء مجلس الوزراء في ١٩٩٥/١٢/٣ ووسائل تنفيذ هذا البرنامج خلال سنة ١٩٩٦

وبعد المناقشة اقر مجلس الوزراء البرنامج المذكور .

جاء ذلك في حديث مهم للسيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه خلال ترؤس سيادته الجلسة الرابعة والاربعين لمجلس الوزراء .

جريدة الثورة العدد (٨٨٩١) في ١٩٩٥/١٢/٥

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

السيد الرئيس صدام حسين يترأس الجلسة الثالثة والاربعين لمجلس الوزراء

القائد: المرحلة تتطلب اعادة النظر في سياقات العمل في القطاعات كافة

سيادته يحدد ابعاد السياسة الاقتصادية التي اقرتها القيادة لمرحلة العبور وما بعدها

قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه ان السياسة الاقتصادية التي اقرتها القيادة لمرحلة العبور وما بعدها .. تتلخص في ثلاثة ابعاد مترابطة ومتوازنة في ما بينها وهي ..

١ـ تخفيض التكاليف والنفقات .
٢ـ زيادة حجم الانتاج والخدمات .
٣ـ تطوير نوعية الانتاج والخدمات .

وتتطلب هذه المرحلة ايضا اعادة النظر كليا في سياسات وسياقات العمل في القطاعات الانتاجية والخدمية كافة والتاكد من ان القوانين والانظمة تستجيب لمتطلباتها .

جاء ذلك في حديث سهم للسيد الرئيس القائد رعاه الله خلال ترؤس سيادته الجلسة الثالثة والاربعين لمجلس الوزراء .

وقال سيادته مخاطبا السادة اعضاء مجلس الوزراء .. ان مهمات القيادات الادارية الان تتركز في وضع المناهج والبدائل والسياقات والتعليمات لتحقيق هذه السياسة الاقتصادية بابعادها الثلاثة ومتابعة وتقويم التنفيذ وعدم الاكتفاء باصدار الاوامر والتعليمات بل ايجاد سياقات واضحة في العمل اليومي وفي الزيارات الميدانية وفي الحوار مع العاملين وتبصيرهم بمواقع الخطا او الانحراف عن الابعاد الثلاثة لهذه السياسة وتصحيح الخطا والانحراف فورا .

واضاف سيادته قائلا .. اننا عندما نتحدث مثلا عن تخفيض الكلف والنفقات لايجوز ان نكتفي بتخفيضها عند مناقشة واقرار الموازنة بل ان نضع السياقات لكبح اية زيادة قد تحصل خلال السنة وممارسة المزيد من الضغط لخفضها حتى بعد اقرارها بمختلف عناصرها وابوابها والتاكد ميدانيا من ان هذا هو الواقع فعلا .

كما اننا عندما نبرمج من اجل استثمار الموارد المادية والبشرية الى اقصاها فان ذلك يعني من الناحية العملية في الاقل ان نفتش اولا عن كل الحالات وفي كل الزوايا التي يختفي تحتها الهدر او سوء الاستخدام او الضعف في ادارة الموجودات والمواد والادوات وفي توزيع وتقسيم العمل والمهارات وفي التدريب وفي النفقات الادارية الثابتة والمتغيرة وان تكون حاضرة في ذهن كل قائد اداري ومرؤوسيه الارادة والقدرة ليس على تشخيص الخلل فحسب بل على التوجيه والمناورة بين هذه الموارد مادية كانت ام بشرية وتدبير البدائل والسياقات التي تخدم هذه السياسة .

وقال سيادته رعاه الله .. لقد تصور المعتدون الاشرار انهم بهذا الحصار سيشلون ارادة العراقيين ونسوا ان العراقي بنهريه العظيمين وبقابليات سكانه ومهاراتهم يمكنهم اذا احسنوا الادارة والتدبير ان يضاعفوا الناتج المحلي وان يستمروا في التنمية والبناء .

وقد بحث المجلس المواد المدرجة في جدول اعماله وكان من بينها مشروع قانون حوافز الانتاج وتقررت في ضوء المناقشة اعادة دراسته من قبل اللجنتين الصناعية والاقتصادية .. كما بحث المجلس عددا من المقترحات والاجراءات واتخذ القرارات اللازمة بشانها .

جريدة الثورة العدد (٨٨٨٦) في ١٨/١٠/١٩٩٥

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

ترأس اجتماعا لمجلس الوزراء لبحث عدد من القضايا المدرجة على جدول اعماله

القائد يشيد بالتجاوب السريع مع رسالة سيادته الى المؤتمر الاقتصادي التضخمي

تأكيد ضرورة تحفيز السيولة النقدية وتوجيهها نحو الاستثمار النافع

بغداد / واع .. اشاد السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه بالوزارات والدوائر والمنشآت على تجاوبهم السريع والعميق مع معاني رسالة سيادته الى اعضاء مجلس الوزراء وحديثه في الجلسة الحادية والاربعين للمجلس المنعقدة في ٢ / ١٢ / ١٩٩٥ ودعوته رعاه الله الى التصدي للتضخم بكل الوسائل وكبح وتخفيض الانفاق الحكومي العام وتنشيط الانتاج والخدمات مدفوعة الثمن وزيادة ايرادات الدولة بوجه عام ..

وقال سيادته .. ان هذا التجاوب ان دل على شيء فانما يدل على شعور عال بالمسؤولية وعلى ممارسة حية للدور القيادي في ابتداع وسائل وبدائل للاداء الافضل باقل النفقات ..

واضاف سيادته .. ان المهمة الاخرى المطلوبة هي تحفيز السيولة النقدية الفائضة في الاقتصاد العراقي والتي تستثمر احيانا في الانشطة الطفيلية وفي المضاربات لتوجيهها نحو الاستثمار النافع او لتنشيط الانتاج الصناعي والزراعي والخدمات من اجل زيادة المعروض السلعي والانشطة السائدة .. وهو الاستثمار المجدي والصحيح سواء في الاحوال الاعتيادية او في الاحوال الصعبة ..

وقال سيادته .. اننا اذا احكمنا قيادة هذه المهمات بعزيمة مبدعة وفكر مؤمن مناضل فستخيب خطط وتمنيات الاشرار المتربصين بالعراق وسيكون عبور العراقيين باقل قدر من المصاعب والخدوش ..

جاء ذلك في حديث مهم وشامل للسيد الرئيس القائد صدام حسين رعاه الله خلال ترؤس سيادته الجلسة الثانية والاربعين لمجلس الوزراء واستكمالا لحديث سيادته في الجلسة السابقة ..

وقال سيادته خلال مناقشة مجلس الوزراء موضوع (نظام حوافز تنفيذ المشاريع) المدرج في جدول اعمال المجلس ..

ان هذا النظام الذي يهدف الى رفع كفاءة الاداء وزيادة الانتاجية وتخفيض كلف تنفيذ مشاريع الهندسة المدنية والميكانيكية والكهربائية ونصبها وتشغيلها بالاضافة الى الاعمال الاستشارية والسيطرة النوعية وغيرها يجب ان لايسمح بتحول الحوافز الى ان تصبح وكانها جزء من نظام الاجور والرواتب لان مثل هذا المفهوم مخالف لاسس نظامنا الاشتراكي التي تهتم في ان يكون في داخل الحافز العام اطار مميز للحافز الخاص .. للمبدعين اصحاب الافكار الجديدة او الذين يعملون ويتوصلون الى تخفيض النفقات او الزمن مع المحافظة على المواصفات او يعملون على تحسين النوعية وتقليل التلف او يبتكرون بدائل جديدة في الصيانة وفي الخدمات .. ان هؤلاء يجب ان يكون جهدهم الخاص مرئيا وفاعلا ضمن الجهد العام .. فيرفعون امام الانظار بمساهماتهم هذه مستويات من الاداء تصبح قدوة للبعض او تمثل تحديا يجذب الاخرين نحو التسابق عليها او تجاوزها بالمنافسة مع المبدعين من اجل ابداع افضل من سابقه ..

وبعد المناقشة .. اقر مجلس الوزراء نظام حوافز تنفيذ المشاريع ..

كما دعا المجلس ضمن المواد المدرجة في جدول اعماله الى ضرورة مناقشة (صيانة مشاريع الري والبزل) مع المحافظين ومجالس الشعب المحلية ومع المزارعين وذلك من اجل تحديد مسؤولية ومهام كل جهة ..

وتدارس مجلس الوزراء ايضا مشروع (نظام التسليم والتسلم والحفاظ على موجودات الدولة) وقد اقره المجلس واكد على اقامة دورات تدريبية وحملات توعية وندوات لشرح احكامه ومقتضياتها للعاملين في دوائر ومنشآت الدولة في مختلف المستويات .

جريدة العراق العدد (٥٩١٣) في ١٩٩٥/١٢/١٤

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

حديث شامل ومهم للرئيس القائد خلال ترؤس سيادته الجلسة (٤١) لمجلس الوزراء

القائد: من اولى مهماتنا الآن التصدي للتضخم بكل الوسائل

شدد على التعليم بالاعداد الجيد للمدرس في اليوم الاول للعام الدراسي

مجلس الوزراء يقر مشروع قانون مجالس الشعب المحلية ويحيله الى المجلس الوطني

قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه .. ان اعداء العراق فشلوا في تحقيق اهدافهم الشريرة بالوسائل العسكرية كما فشلوا في استخدام الاعلام الدولي لاكثر من خمس سنوات حيث فاجاهم شعبنا العظيم بابلغ رد في (يوم الزحف الكبير) معلنا للعالم اجمع تمسكه بهذه المسيرة وبقيادتها برغم كل ما حشده الاشرار من قوى مادية واعلام مضلل وحصار شامل وتامر واسع . والان .. اخذ هؤلاء الخائبون يعلقون اخر امل لهم على الوضع الاقتصادي في الداخل لكنهم سيخذلون بقدرة شعبنا على الصبر والصمود وبالعزيمة وبالفكر المؤمن المناضل المبدع .

جاء ذلك في حديث شامل ومهم للسيد الرئيس القائد رعاه الله خلال ترؤس سيادته الجلسة الحادية والاربعين لمجلس الوزراء حيث عرض فيها سيادته رؤيته الاستراتيجية لاسس تنظيم الحياة الاقتصادية لمرحلة العبور وخاصة بمناسبة قرب مناقشة الموازنة العامة للدولة بفروعها الاستثمارية والجارية وموازنات القطاع الاشتراكي .

وقال سيادته .

ان من اولى مهماتنا الان التصدي للتضخم بكل الوسائل وكبح وتخفيض الانفاق الحكومي العام وتنمية موارد الدولة وتنشيط الانتاج وتنشيط الخدمات على ان يجري ذلك بدون زيادة غير مبررة في التكاليف والنفقات وعلى القيادات الادارية بمختلف مستوياتها ان تحسن من اوضاع اداراتها ومنشاتها بالموارد المتوفرة لديها دون زيادة .

فها هنا يبرز الدور القيادي المسؤول في ابتداع الوسائل والبدائل وفي تحفيز العاملين من اجل الاداء الافضل بالموارد المتيسرة .. ولايجوز لاية جهة ان تصرف اكثر من مواردها او ان تطلب زيادة في اسعار منتجاتها او خدماتها بدون فحص وتدقيق للتكاليف المباشرة وغير المباشرة واساليب العمل .. لانه لايجوز في جميع الاحوال التستر على عيوب الادارة في الهدر وعدم الاستغلال الكفء للموارد او حجب الضعف في ضبط وتدقيق الحسابات المالية والانتاجية .

واضاف سيادته موجها حديثه للسادة اعضاء مجلس الوزراء .

ان اهم شيء في صلتنا مع شعبنا هو ان نشرح له الحال بابعاده ومستلزماته في المنظمات الحزبية وفي الاتحادات والنقابات والجمعيات المهنية وفي المجلس الوطني وفي مجالس الشعب المحلية وفي وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لكي يكون شعبنا على بينة فيشارككم في تحمل الاعباء بوعيه وليسند اجراءاتكم .. وبذلك نغلق المنافذ التي يمني العدو نفسه بها ليتسلل منها .

وقال سيادته .

ان هذه الوقفة لاعادة تنظيم البيت من الداخل بوضع كل شيء في مكانه وبايجاد مكان لكل شيء .. وبتنظيم استخدام الموارد والسيطرة على التكاليف والهدر وابتكار البدائل هي بمثابة الترصين الذي يشد البناء بعضه بعضا ليبدا بعده العبور الناجز باقل قدر من الخدوش ان شاء الله .

وقد اتخذ مجلس الوزراء عددا من القرارات والاجراءات بهذا الشان وكان من بينها تخويل وزارة التجارة زيادة المعروض من خزينها من السلع المعمرة على اختلاف انواعها والادوات الاحتياطية والمواد الانشائية وغيرها لغرض بيعها مباشرة لجميع المواطنين وباسعار تقل بنسبة (١٠) بالمئة عن اسعار السوق السائدة .

ثم ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون مجالس الشعب المحلية .

وقد تحدث السيد الرئيس القائد رعاه الله حول هذا المشروع قائلا .. اننا نعول على هذا القانون كثيرا ولاسباب تتعلق بنظرتنا الى دور الشعب وممثليه ومنها ان نوسع الممارسة الديمقراطية لكي نوسع قاعدة التاهيل وبالتالي نوسع قاعدة حمل المسؤولية .

وفي هذا الجانب لابد من ان نؤكد ان مستوى المهمات التي توكل للدولة الاشتراكية لتحقيق اهدافها في ارساء العدل الاجتماعي والاقتصادي والتنمية الشاملة هي اكبر واعمق من المهمات التي توكل للنظام الراسمالي الذي يتسم باعطاء الفرصة للقلة لكي تتحكم في مصير ورقاب الكثرة .

لذلك فان هذه المسؤولية لايمكن ان ينهض بها شخص مسؤول مهما تكن قدراته ووعيه اذ لابد من ان تلوته امور من الاساسيات هذا عدا فقدان المبدأ الاساسي في المشاركة الجماعية في صنع القرار .

لذلك تجدون في مشروع هذا القانون تحديدا واضحا للاختصاصات ولتسلسل المسؤوليات ومحيطها ابتداء من مجلس الشعب في الناحية الى مجلس الشعب في القضاء الى مجلس الشعب في المحافظة ولياكد كل مجلس منها دوره في المتابعة والاشراف والرقابة والتنبيه وفي العمل وفي اتخاذ القرارات .

اضافة الى ما يحققه هذا المشروع من تخفيف لاعباء الدولة في حلقاتها العليا مما يجعلها اكثر قدرة على ممارسة مسؤولياتها وبتركيز اكثر .

واضاف سيادته قائلا .

ان مشروع قانون مجالس الشعب المحلية قد درس باستفاضة وخبرة اكثر من قانون المجلس الوطني قبل تشريعه عام (١٩٨٠) وفي ضوء كل هذه الممارسة والتطور سنناقش ايضا قانون المجلس الوطني بالاهتمام نفسه قبل الانتخابات العامة للمجلس التي ستجرى في العام القادم .

وبعد المذاكرة اقر مجلس الوزراء مشروع قانون مجالس الشعب المحلية وسيحال الى المجلس الوطني لمناقشته .

جريدة الثورة الغراء (٨٨٧٦) في ١٩٩٥/١٢/٤

pages cannot be separated for imaging صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها

الرئيس القائد صدام حسين ادلى بحديث مهم في اجتماع مجلس الوزراء يوم ١٩٩٥/١٢/٢

الديمقراطية في مفهومنا لا تلغي الدور القيادي والقرار الحاسم

□ بغداد/ واع : قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه ان الديمقراطية التي توقف المسؤولية القيادية في الازمات تضيع الشعوب لان المسؤولية القيادية لابد ان تبقى واضحة وبينة .. ولدى كل واحد منا افق ورغبة مبنية على ايمان عقائدي في موضوع الديمقراطية .. الا ان الديمقراطية في مفهومنا ودستورنا لا تلغي الدور القيادي والقرار الحاسم في لحظته . واضاف السيد الرئيس القائد رعاه الله في حديث مهم خلال ترؤس سيادته اجتماعا لمجلس الوزراء في ١٩٩٥/١٢/٢ ان كل دولة تريد ان يكون اقتصادها سليما عليها ان تصرف بقدر مواردها .. ولكن عندما تبدا تصرف اكثر من مواردها لابد ان يختل البناء الاقتصادي ومنه البناء النقدي .

وقال سيادته .. لقد فشل العدو في الميدان العسكري في تحقيق الاهداف التي رسمها على اساس هذا الميدان كما فشل في استخدام الاعلام العالمي لان شعبنا بالنتيجة وبعد ست سنوات خرج وقال نريد هذا الطريق .. فهل هناك اعلان اقوى لفشل ضغط العدو علينا وبكل الاتجاهات بما في ذلك الجانب الاعلامي من اعلان شعبنا لارادته في يوم الزحف الكبير .

وتطرق السيد الرئيس القائد حفظه الله الى وضع الدينار العراقي .. فقال علينا ان نلاحظ ان اي صرف اضافي يقتضي زيادة المطبوع من الاوراق النقدية من غير غطاء توفره زيادة الانتاج او بمردود مغر وجدي من الخدمات .. معنى ذلك اننا نزيد من اضعاف قيمة الصرف لعملتنا الوطنية .. وخاطب سيادته اعضاء مجلس الوزراء قائلا اذن في هذه السنة .. نقول بوضوح ان اول خطوة عملية في الاتجاه الصحيح يجب ان نقوم بها هي ايقاف التدهور اي انه يجب ان لانسمح بانخفاض قيمة الدينار العراقي بعد الان اكثر من الحد الذي وصل اليه على الاقل في ظرف زمني يتفق عليه .

واوضح السيد الرئيس القائد رعاه الله ذلك بقوله .. وكواحد من اهم الاجراءات التي يستوجب الظرف القيام بها لتحسين حال اقتصادنا ومنه سعر الصرف للدينار هو تخفيض الميزانية المنفحة لعام ١٩٩٥ وفق نسبة يتفق عليها بعد تجنب الرواتب والاجور وما هو في حكمها واعادة مناقشة اي مشروع من المشاريع المدرجة في عام ١٩٩٥ ولم تقطع شوطا في التنفيذ يجعلنا نتردد في ايقافه او تقليص الانفاق عليه .

وفي ما ياتي نص الحديث المهم للسيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه .

اننا الان على ابواب مناقشة الميزانية . فكل سنة نضع لها اسساتعمل وزارة المالية بموجبها على مناقشة الوزراء ، بقصد وضع التخصيص والصرف في حدود هذه الاسس ، ان كانت مشاريع استثمارية او ميزانية جارية ، وهذه السنة ايضا وضعت اتجاهات عامة لهذا الغرض .

ان مشكلتنا الان ، هي : اولا قلة موارد العملة الاجنبية ، مما جعلنا تلبية لحاجات ملحة ، تقريبا نخفف الى حد كبير من اي غطاء للعملة في البنك المركزي ، حيث صرفنا الكثير من الذهب الموجود في البنك المركزي ، او العملات الاجنبية ، وقد كان هذا يشكل ثقلا خاصا في قيمة العملة الورقية التي تصدرها على اساس مفاهيم متفق عليها ومعتمدة في بنوك العالم ، اضافة الى ان الحصار قد اضعف فاعلية اقتصادنا ، سواء من حيث التصدير او من حيث النشاط الانتاجي لفروع الاقتصاد المحلي بوجه عام ، وعندما تكون العملة النقدية من غير غطاء بالذهب في المصارف ولاينشط الاقتصاد في اطار متمكن ليوفر السلع المناسبة للحاجة ، فان قيمة العملة تضعف .. ومع ضعف قيمة العملة يزداد هامش التضخم ، ومع ضعف قيمة العملة وزيادة هامش التضخم فان الاسعار تزداد ، ومع كل هذا فان الدنانير التي بايدينا تحتاج ان تتضاعف مرة او اربع مرات وهكذا كي توفر نفس الخدمات ونفس السلع التي كانت توفرها قبل مضاعفتها .. فماذا نشا لدينا ؟ لقد نشات لدينا كمية من الورق الموجودة في السوق اكبر الكمية السابقة بكثير .. هذه هي باختصار اهم ظواهر ومشاكل الاقتصاد العراقي ، ووضعه المالي الان .. فما هو العلاج الجدي لها ؟ وعلى اي مبادىء محدثة على اساس اخر صورة يمكن اعتمادها كموشر لطريق العلاج الجذري في مرحلته والشمولي لمشكلته ! ؟

تنشيط الانتاج

ان ما اتحدث عنه الان هو مبادىء عامة ، لكنها محدثة في ضوء واقعنا الحالي الذي نعيشه .. فلماذا تزداد الاسعار ؟ هناك مبدأ عام هو مبدأ العرض والطلب فالاسعار تزداد عندما يكون الطلب اعلى من العرض ، اكان كمية او عددا ، فحتى نعمل توازنا في هذا القانون فقط اي قانون العرض والطلب ، لابد لنا ان ننشط الخدمات المقدمة بثمن ، وان ننشط الانتاج لندخل سلعا اضافية الى السوق .. اليس كذلك ؟ وكلما نشطت الخدمات واتسعت وتحسن نوعها ازدادت قيمتها .. اي قيمة الوحدة المقاسة على اساسها الخدمة التي تقدم اذا تحسن نوعها ، اما اذا اتسعت الخدمات فانها ستوفر اموالا اكثر بسبب زيادة الوحدات التي تقاس عليها حصيلة الواردات .

وعلينا في كل ذلك ان نلاحظ ان اي صرف اضافي يقتضي زيادة المطبوع من الاوراق النقدية من غير غطاء ، توفره زيادة الانتاج ، او بمردود مغر وجدي من الخدمات ، معنى ذلك اننا نزيد من اضعاف قيمة الصرف لعملتنا الوطنية .. ولكي نعاون في وضع الاسس الصحيحة التي على اساسها تبنى ميزانيتنا لعام ١٩٩٦ بما ينعكس ايجابيا لصالح اقتصادنا الوطني .

بداية صحيحة

وكاجراء اولى هو ان لايضاف اي شيء الى الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٥ ، وكاجراء عملي لكي تنظم الميزانية وتنتهي الجدل بين وزير المالية والوزراء الاخرين ، فان اي زيادة تاتي في طلبات اي وزارة اضافة الى ما اقر لها في الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٥ ، يجب ان يشطبه وزير المالية ، عدا ما يتعلق بصرف الرواتب والاجور والاطعام المقرر قانونا من قبل ، وان يسري هذا على الجميع .. بما في ذلك ميزانية وزارة الدفاع ، وسوف يقولون لك ، يا وزير المالية ، في وزارة الدفاع ، وماذا عن الاعتدة والاسلحة ؟ فقل لهم : هذا هو المخصص واي زيادة تعطيها الى هيئة التصنيع العسكري في مجال الاعتدة والاسلحة يجب عليك ان تقلص طلباتك من الاسلحة والاعتدة بموجبها او تقلص الابواب الاخرى لصالحها .. فاذا قلنا لهم لا زيادة .. اذن ، لا زيادة .. اي لاتحسب اكثر مما سحبته في العام الماضي .. وهذا يقتضي عدم طبع عملة اضافية باذونات السحب الخاص ، اي ان لانزج بكمية اضافية على الموجود من كمية ورق العملة المتداول ، لان كمية الورق المتراكم في السوق قد اضعفت قيمة صرف الدينار العراقي نفسيا وعمليا ، وعندما نشخص هكذا تشخيصا في المجال الاقتصادي ونتفق عليه فان اول اجراء نقوم به لكي نبدا بداية صحيحة هو ان نقرر عدم ضخ اي زيادة الى العملة المتداولة .. وستقولون لي ، ولكن العملة المتداولة خرجت من ايدينا واصبحت في السوق ، ونحن الان قد نحتاج الى عملة لنصرفها على ما هو مقرر من نشاطات الدولة ! ؟ .. نريد عملة غير متوفرة ، الان لدينا ويجب ان نطبع .. فساقول لكم ايضا : لا زيادة ، وعليكم ان تجدوا الوسائل التي تعيد اليكم الورق الذي نزل الى السوق كمورد الى البنك المركزي لكي تستخدموه وفق ما يتقرر اتخاذ عليه في الميزانية والخطة لهذا العام ، وبامكانكم القيام بذلك ، بعد ان تضعوا الخطة المناسبة .

تقليص هامش التضخم

وبالاضافة الى هذا .. قلنا لازيادة على المنقح في ميزانية عام ١٩٩٥ .. الا فيما يزيد سلعة او خدمة مدفوعة الثمن من المواطن وليس خدمة مجانية بل مدفوعة الثمن ، اي ان تعرض خدمة للبيع وتجلب لنا موارد من عملتنا الوطنية الى البنك المركزي ، او من عملة اجنبية اذا كان هذا ممكنا ، وبذلك تلعب دورها المؤثر في تقليص هامش التضخم ، وبالتالي ترفع قيمة صرف الدينار ، فالخدمة مدفوعة الثمن تكون اما بشكل مباشر او غير مباشر ، فاذا كان طريق طوله مثلا خمسة كيلومترات لابد منه لكي نزيد السلعة التي اشرنا اليها ، اي ان يكون الشارع لاغراض النقل وايصال المواد الغذائية .. الخ ، فهذه تسمى خدمة مدفوعة الثمن بصورة غير مباشرة ، وانتاج الماء والكهرباء مدفوع الثمن اذا ما سعرت وحداته تسعيرا ياخذ بالاعتبار قيمة الكلفة الفعلية .. ولكن ان تاتي وتقول لي شق طريقا في المكان الفلاني بخلاف ذلك ، وزيادة على التخصيصات .. فساقول لك : كلا ، ان هذه خدمة غير مرتجعة الثمن ، ولا اوافق عليها وتؤجل حتى اشعار اخر .

ومع ذلك فان الالتزام باجمالي المنقح لعام ١٩٩٥ لايكفي لاخراج اقتصادنا من خوانق دخل اليها ، ولابد ان يخرج منها .

معركة حقيقية

صحيح ان هذا الاجراء كمرحلة اولية ضمن سياسة ايقاف التدهور مفيد ، ولكن الهدف هنا ليس ايقاف التدهور فحسب ، فالمرحلة الاولى وكما هو الحال في العسكرية ، فان اول عمل تقوم به عندما يهجم العدو عليك ، هو ان توقف زخم هجومه ، وفي حالتنا يجب ان نعمل على ايقاف تدهور العملة .. توقف زخم الهجوم ونحتويه ونكبده الخسائر ثم نقوم بالهجوم المقابل ، ان الامور هكذا في جانب من جوانب ملاقاة العدو ، عندما يكون العدو هاجما ، ومع ذلك فان اجراءات الاحتواء ومن ثم القيام بالهجوم المقابل قد تتداخل وهي في هذا انما تقع حسب اجتهاد القائد وطبيعة سير المعركة .

اما بالنسبة لموضوعنا ، فنحن في معركة حقيقية ، فالهزيمة بالاقتصاد قد لايغطيها اي انتصار عسكري يسبقها ، حيث يبقى الانتصار العسكري امرا قائما بذاته كتسجيل تاريخي ، ولكن النتيجة هي ان العدو يحصل على اهداف على حسابنا من خلال الهزيمة في الاقتصاد ، وقد تكون اكبر واهم من تلك الاهداف التي يمكن ان يحصل عليها منا في جانب من المواجهة العسكرية ، وقد جرب ما جرب منها .

خلق انتعاش

اذن ، في هذه السنة ، اخواني ، نقول بوضوح ان اول خطوة عملية في الاتجاه الصحيح يجب ان نقوم بها هي ايقاف التدهور ، اي انه يجب ان لانسمح بانخفاض قيمة الدينار العراقي بعد الان اكثر من الحد الذي وصل اليه على الاقل في ظرف زمني يتفق عليه ، واذا ما نشات عوامل فوق ارادتنا فعلينا ان نعمل ليكون اي انخفاض جديد ياتي وفق وتيرة لاتقود الى نوع من التسارع الذي تصعب السيطرة عليه ، وهذا هو الاجراء الاولي ، الذي لابد من العمل عليه بغض النظر عن اي شيء .

وكواحد من اهم الاجراءات التي يستوجب الظرف القيام بها لتحسين حال اقتصادنا ، ومنه سعر الصرف للدينار ، هو تخفيض الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٥ ، وفق نسبة يتفق عليها ، بعد تجنب الرواتب والاجور وما هو في حكمها ، واعادة مناقشة اي مشروع من المشاريع المدرجة في عام ١٩٩٥ ، ولم تقطع بعد شوطا في التنفيذ يجعلنا نتردد في ايقافه او تقليص الانفاق عليه ، ويمكن لكل وزير بعد اعطائه ما يلزم من وضوح الصورة ان يمارس دوره ومسؤوليته بهذا الاتجاه ، بحيث تاتي ميزانيته الى وزارة المالية وهي خالية من الحشو ، ومرتبة على اساس الاحساس العميق بالمسؤولية الوطنية ومسؤولية العنوان ، بحيث لاتدخلنا في مناقشات عقيمة ، او قد تضطرنا لنتخذ القرار المناسب الذي ينسجم مع هذا المنهج ، وفي كل الاحوال فان الهدف المرافق لتحسين الوضع المالي هو خلق انتعاش اقتصادي وليس انكماشا اقتصاديا ، مما يقتضي التنبيه اليه .

الهدر والعبث اليومي

اسمحوا لي ان اقول ، والالم يعتصرني في كل مرحلة تمر بها هذه الكلمة ابتداء من التفكير بها وحتى تصبح كلمة مسموعة ، انني اعتقد بان جميع دوائر الدولة لاتعمل على اساس ظرف الحصار فيما يتعلق بسيارات (الركاب الخاص) جميع الدوائر بلا استثناء ومنها حتى دوائر ديوان رئاسة الجمهورية ، لكي لا (تجفلوا) وربما تعتقدون ان النقد موجه اليكم فحسب ، ان دوائر الدولة في هذا وفي امور اخرى غيره تتصرف وكان الدولة غير محاصرة ، ولا تعلم ان الاطار (التاير) لايحصل عليه الا بصعوبة بالغة (بالقوس والنشاب) وكذلك الادوات الاحتياطية ، وهذا الامر يعتبر من اكثر الاموال تعرضا للعبث اليومي والهدر المستمر ، وليقل لي اي من الحاضرين ان الامر ليس كذلك ، لكي اقول له كيف هي الحالة واذا كنتم تعرفونها ، فلماذا نتعب بالايضاح ؟ لا تعتقدوا انني بعيد عن صورة ما يجري في هذا وفي غيره ، انا بنفسي اقوم

بتشكيل لجان تحقيقية لمنع او ايقاف العبث في ممتلكات الدولة . لاتتصوروا ان هذه الامور خافية علي . او انني لا اعرفها . فكما تعملون اعمل . فانا اعرف هذه الامور .

فلماذا يضع احدنا افاعي (حية) في جيبه (عبه) .. انني اعتبر سيارات الدولة الان . وخاصة سيارات الاركاب الخاص . قد تحولت الى افاع وليتنا نستطيع ان نصرف لكل موظف لديه سيارة مبلغا من المال . اي مبلغ بعد استغنائه عنها . وسنكون نحن الرابحين اذا اوقفنا في الاقل بتر الايادي .

معالجة جذرية

انني اريد في هذا المقترح . والذي خلاصته بوضوح ان تخفض كل سيارات الركوب عدا سيارات وزارة الدفاع ابتداء بديوان رئاسة الجمهورية بنسبة معينة . من الموجود منها . وتسلم صالحة . الى ديوان رئاسة الجمهورية .

وقد نعيد الى نشاط بعض الوزارات جانبا او نسبة من قيمة السيارات المباعة .

وفي هذا نكون قد عاونا في امتصاص جانب من الكتلة النقدية الورقية الكبيرة بعد ان طرحنا سلعا محددة الى السوق . ورفعنا عن كاهلنا ثقل هذه السيارات ومصروفاتها المستمرة .

عندما كان المارك الالماني يساوي نسبة معينة من الدولار في سنة من سنوات الحرب العالمية الاولى . فان هذه النسبة قد اضيفت اليها تسعة اصفار في نهاية عام ١٩٢٣ . حتى اصبح المواطن الالماني . لكي يشتري حاجيات يومه من الغذاء يحمل الكثير من السلال مملؤة بالعملة ذات الارقام العالية . بل وان بعض القصص تروي ان بعض زبائن المطاعم

لا تراجع بعد الآن

اذن ستكون الامور بهذا الشكل . واي تطوير لمشروع بقصد زيادة كمية السلع ضمن اي من المديريات العامة . لايقتصر امره على راي المدير العام فحسب . وانما لابد للمدير العام ان يناقشه في اجتماع خاص يضم من هم بدرجة مدير ضمن المديرية العامة . ويكون الاجتماع برئاسة المدير العام . وتسمى بعد الان وعلى هذا الاساس هيئة المديرين .

قبل ان تبدأ معارك شرق البصرة . قلت للرفاق في اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة . بعد ان احضرت قادة الفرق وقادة الفيالق المعنيين الى هذا الاجتماع بان المعركة ستدور هذه المرة داخل اراضينا . ففي السابق كنت لا احتد عليكم عندما تتراجعون من اراضي ايران هنا او هناك . عندما كانت المعارك تدور داخل الاراضي الايرانية . ولكن هذه المرة سيكون الامر مختلفا . بعد ان سحبنا جيشنا ليكون على حدودنا الدولية . فهذه حدود العراق . وان تجاوز الايرانيون حدود العراق فعلى كل قائد او امر ان يتصور مسؤوليته امام القانون وامامنا وان يتصور مسؤوليته الاخلاقية والوطنية بوضوح . فبعثت الرفيق عزة ابراهيم لقيادة فصائل البعثيين لمواجهة المتراجعين او المتسربين الى الخلف تطبيقا للقانون العسكري . وكانت التعليمات واضحة .. لاتراجع . انه قتال الى النهاية . وبعثت بالرفيق عدنان خير الله ليشرف على القتال . ولم اذهب الى هناك كما كنت افعل عندما يدور القتال داخل ارض ايران . بل

شكلت لواء مدرعا اضفته الى قوة الحرس الجمهوري التي كانت متواضعة حتى ذلك الوقت . وقد قدنا المعارك من مقر القيادة في بغداد وقدمنا لرفاقنا ما يلزم من التوجيه والتبصير والاوامر والاسناد ولكن

وضعنا أيدينا على امكانية تحسين الحال أو ايقاف التدهور على الاقل

يدخلونها وفق تسعيرة معينة لما يقدم لهم . ثم تطفر اسعارها قبل الدفع وبعد انتهائهم من الاكل .. هل نقبل نحن ان تصير عملتنا هكذا ؟ .. وهل نحن من الطراز الذي ينظر الى الظاهرة السلبية من غير ان يتدخل فيها تدخلا جديا وحاسما ويعالجها معالجة جذرية ؟ .. لا . لسنا نحن الذين نقبل بمثل هذا لا سمح الله .

زيادة الانتاجية

رفض اي توسع افقي بالخدمات . الا الخدمات التي يتصل توفيرها بانتاج سلعة مهمة لاتصنع ولاتنتج بدونها خدمات يأتي منها عائد مدفوع الثمن اكثر من الصرف ووفق نسب مغرية ومنافسة لميادين اخرى . واذا ما جمعت مجالس الشعب وفق قانونها ما يساوي ٥٠٪ من نسبة استثمار او خدمات تقررها . فعند ذلك لنا الخيار في ان نساهم او لانساهم معها في مشاريعها .

رفض اي مشاريع استثمار جديدة . الا ما يطور نوعا قائما فيزيد في انتاجه بصورة مغرية او يطور النوع ويزيد الانتاج بشكل مغر .

ان مجرد تطوير نوع المنتج لايكفي لتضيف مبالغ استثمار جديدة على مشاريع جديدة . او تطوير مشاريع قائمة . وانما زيادة كم وعدد السلع المنتجة بصورة مغرية . اساس لابد منه . ليدفعنا الى التفكير في امكانية الصرف الاضافي على ان تجري مناقشة كل حالة بحالتها في مجلس الوزراء بعد ان تكون قد عرضت على اللجنة الاقتصادية وحصلت على ثلثي عدد الاصوات .

وان تطوير مشروع او خطوط انتاج اي مشروع يستلزم ما هو اضافي من تخصيصات . ينبغي ان يناقش في هيئة الراي للوزارة المعنية قبل اقتراحه على الجهات الاعلى .

كانت عيوننا في نفس الوقت تتجه الى . وتفكيرنا يتحسب من . احتمالية ان تقوم ايران بهجوم آخر على مجور ديالى . قاطع الفيلق الثاني . باتجاه بغداد .. وقد اخفيت هواجسي هذه عن رفاقي في القيادة العامة لكي لا اضعف تركيزهم على الحشد والتهيؤ على قاطع البصرة استعير هذه الحوادث من سجل جهاد شعبنا وقواته المسلحة . لاقول لرفاقي واخواني في مجلس الوزراء . باننا لابد ان نوقف التدهور ونحسن حال اقتصادنا . وان شعارنا الان ايضا . ايقاف التدهور الى هذا الحد وان لاتراجع بعد الان . والمطلوب هو ان نسجل سلسلة من الانتصارات الاقتصادية ليكون بعد ذلك فرج عظيم باذنه تعالى .

اعادة نظر

نناقش المشاريع الممولة ذاتيا بنفس طريقة مناقشة المشاريع الممولة مركزيا . ويسيطر على مدخراتها . اذ ليس بيد احد ان يقول ان هذا المشروع ممول ذاتيا ولدي فلوس . واريد ان اصرف .. لا . بعد الان ليس له الحق في ذلك . بعد هذه الجلسة . وبعد هذا اليوم . فكل شيء يسير كما لو كنا نصرف من الميزانية المركزية وندرس كيف نتعامل مع مشاريع القطاع المشترك (المختلط) .

لا زيادة في الرواتب والاجور . بما في ذلك ما يصدر عن اللجنة التي راسها وزير الاسكان والتعمير سابقا . ووزير الري حاليا .. لان الدولة تلعب دورا في زيادة الاسعار .. فعندما تزيد الدولة الرواتب كل ثلاثة اشهر فانها تساهم في رفع الاسعار .. على هذه اللجنة التوقف حتى اشعار آخر . وعليها ان لاتزيد شيئا بعد الان .

وعلينا ان نقف عند الحدود التي وصلناها . وستقولون ان مشاريع

الدولة ستقف اذا ما توقف نمو قيمة قوة العمل / اي زيادة الاجور لان لا احد سيقدم على الاشتغال في الدولة . واقول . لماذا ؟ انها ان توقفت فمعنى هذا اننا نعمل خدمات وتنمية اكثر من امكانية عمل عدد مواطنينا العاملين فعلا .. وعند ذلك لاباس من اعادة النظر بحيث لايكون نشاطنا الاقتصادي وخاصة تنفيذ وادارة المشاريع . اكبر من الطاقة العاملة المتاحة لشعبنا .

يجب ان لا نسمح بانخفاض قيمة الدينار اكثر

اننا محاصرون الان ولا احد ياتي ليشتغل هنا من خارج العراق ففي السابق كان يعمل عندنا كثير من العرب والاجانب . اما الان فليس هناك امكانية في هذا . كما كنا عليه في السابق لاننا ببساطة لانملك القدرة على ان نحول لهم مقابل الدنانير العراقية التي يتقاضونها ما يكافئها من العملة الاجنبية لذا علينا ان نعمل مشاريع وخدمات بقدر طاقة عدد السكان . متوازنة مع عدد السكان . ومتوازنة من حيث الكمية والنوع مع تخطيطنا لمستوى اجور العمال . فاذا كان العراقيون لايرغبون في العمل الا في القطاع الخاص فاننا سنظل نشذب مشاريعنا بقدر ما يأتينا من العراقيين الذين يشتغلون في هذه المشاريع . وعلى كل واحد منا ان يحسن حاله بالموجود . ولا يكون ثابتا على قياسات يتجاوزها الحال . وهنا تاتي المعية الدور القيادي لكل واحد منا او فشله الذريع .. ان من لديه سبعة عمال واصبحوا خمسة عليه ان يحسن عمله بهم ليحقق نفس الاهداف . والاخر الذي لديه عشرة عمال واصبحوا خمسة عشر ولا يستطيع ان يحسن بهم العمل فهو في هاوية .

زيادة الموارد

عليكم ان تدرسوا زيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم . وكخطوة اولى الغاء كل الاعفاءات التي صدرت استثناء من الضرائب والرسوم .. اي الغاء اعفاء كل رسم او ضريبة اوقفا استثناء من فئات قادرة على الدفع وتشارك في زيادة هامش التضخم من خلال زيادة الاجور او اسعار الخدمات التي تقدمها للمواطنين .

هل شاهد احدكم برنامجا في التلفزيون يستعرض الاضاءة المستخدمة في الحوانيت والدكاكين ؟ اطلب زيادة اسعار بعض الخدمات للشرائح التي تساهم في المعاني التي وردت في النقطة اعلاه . اي كل شريحة تساهم في زيادة هامش التضخم وفي زيادة الاسعار وتربح اكثر بسبب هذه الفاعلية لابد ان نزيد عليها اسعار الماء والكهرباء . اما الشريح التي ليس لها هذا الدور . فاننا نستمر على السياسة السابقة حولها .

وكذلك الغاء اي توسيع للدعم . او استحداث ابواب جديدة له . الا اضطرارا وبقرار معلل حتى لو كان هذا من المتكلم .

وكذلك تحسين جباية الرسوم والضرائب والبحث عن كيفية زيادة مساحة المشمولين بها وفق كيفية لاتؤدي الى انكماش حركة الاقتصاد والبحث في امكانية بيع ما يزيد واردات البنك المركزي من العملة الورقية بدلا من طباعتها . وفق اسس يتفق عليها . وعلى اساس القوانين النافذة . اي بيع ما يمكن بيعه من ملكية الدولة . ووفق القوانين النافذة . وليس (هرج بهدومه الشفية) لان هذه المرحلة مرحلة احتكار . فكل واحد لديه انتاج يمكن ان يصبح مليارديرا . ويفترض الا نبيع نشاطا انتاجيا بمقدورنا ان نقدم من خلاله خدمات وسلعا باجور معقولة للمواطنين وبما يجلب موردا جديا للدولة ايضا .

وقد تحدثنا عن سيارات الركوب وما يماثلها . وانتم تعرفونها دون ان اعلمكم بنفسي بكل التفاصيل . اي ان لديكم اشياء كثيرة تستطيعون بيعها بحيث تمتص نقدا للبنك المركزي كي يعطيكم رواتب وبنفس الوقت يخفض هامش التضخم .

لقد قدمت وزارة المالية مقترحات في ضوء طلب طلبته منهم لكي نزيد دعم محصلي الضرائب والرسوم . والجباة . لكنني اظن ان اناسا كثيرين قد دخلوا ضمن القائمة . واريد ان يدخل هذه القائمة هذه المرة هذا النوع من الموظفين حصرا . ومن يقوم بهذا الواجب اي المخمن والمحصل . اي الذي يجلب للدولة فلوسا . فما هي قيمة الدعوة لزيادة مساحة المشمولين بالضريبة ان لم يكن هناك اشخاص ينفذون هذه الدعوة .

علينا اولا تسمية الجهة المشمولة بالضرائب وثانيا مبلغ الضريبة . وثالثا استحصال مبلغ الضريبة . اي ناتي بالمبلغ من الشخص المعني لخزينة الدولة . اليست الدورة هكذا ؟ واريد ان يكون الدعم حقيقيا لهاتين الشريحتين . بحيث نقول لهم ان هذه هي سنة الاساس . وكل زيادة تحصل نحسم زيادة قدرها نسبة معينة لكم .

واقترح ان تكون النسبة للمخمن والمحصل . لان من السهل ان يخمن المخمن مبلغا بسيطا .

وردا على ما طرحه السيد وزير المالية حول مخصصات المخمنين قال سيادته :

نعم . ولك ان تتصرف (موجها الحديث لوزير المالية) بعد ان تعلم رئيس الديوان بالمبلغ . لان ذلك زيادة بقصد الزيادة . اي اننا نضع دينارا كي نكسب مائة دينار . وسنتحاسب معهم راس السنة بعد ان نثبت سنة الاساس .

تخفيض الاوراق المالية

وامر سيادته بدراسة تخفيض نسبة من مجمل الاوراق المالية المتداولة

قائلا : اعتقد ان هنالك كمية وحجما كبيرا من الاوراق المالية منشورة في السوق علينا ان نضع خطة لتقليلها اي نسحب منها . لانه كلما انخفض هذا الحجم المتداول في السوق ازدادت قيمة الدينار العراقي وبالتالي تنخفض الاسعار وينخفض هامش التضخم . اي لابد من ان نضع خطة لتقليص كمية الاوراق .

وكذلك وضع اليد على مدخرات نشاط التمويل الذاتي والقطاع المشترك او تقييد الصرف بحدود نسبة من مدخراتهم وتوجيه المسحوب منه الى ميدانه حسب اسبقية تضعها هيئة الوزارة في صلاحياتها . وهيئة المديرين ضمن المديرية العامة واللجنة الاقتصادية ضمن ميدان نشاطها . ودراسة امكانية فرض رسوم خاصة على مبيعات سلع الدولة وخدماتها والقطاع الخاص تسمى رسوم اضعاف التضخم او رسوم زيادة قيمة الدينار العراقي او رسوم تخفيض الاسعار اي التخفيف عن الموظفين . واعني اي رسم . وهو رسم غير الضرائب ورسم البيع .

وكذلك دعم وتطوير الاجهزة المالية وديوان الرقابة المالية بما يجعلهما قادرين على انجاز المهمات المسندة اليهما كما ورد في هذه الرسالة .

هذا كل ما عندي حول ايقاف التدهور وتحسين الوضع المالي والاقتصادي للعراق . حسب اجتهادي .

وفاتني ان اقول : لاتعيين جديد . الا للنشاطات التي جرى تثبيتها . عدا الناس الذين اصبح تعيينهم ملزما مثل دورات الاطباء او الممرضين او الممرضات او دورات الجيش . او التطوع للجيش . الخ .

وقد طرح الرفيق طه ياسين رمضان دراسة تحسين موارد نا من العملة الصعبة . وقد اقرت الفكرة ايضا .

وردا على ما طرحه الدكتور خليل المعموري حول ارتفاع الاسعار في المانيا عام ١٩٢٣ . واضطرار الالمان لحمل سلال مليئة بالنقود من اجل شراء الطعام اللازم . قال سيادته :

ان عدم ايقاف التدهور يمكن ان يخلق شيئا مثل ما حصل في المانيا .

ان كل حالة بمستوى الازمة تحتاج الى قرار حاسم .

وردا على ما طرحه رئيس الرقابة المالية السيد حكمت ابراهيم حول قوله انه يحيي مفاهيم الرسالة وما سينبني عليها من قرارات حتى لو اتخذت ضمن سياق ما قد يسميه الاخرون بالدكتاتورية . وذلك لايقاف التدهور الاقتصادي قال سيادته :

ان الديمقراطية التي توقف المسؤولية القيادية في الازمات تضيع الشعوب لان المسؤولية القيادية لابد ان تبقى واضحة وبينة . ولدى كل واحد منا افق ورغبة مبنية على ايمان عقائدي في موضوع الديمقراطية . الا ان الديمقراطية في مفهومنا ودستورنا لاتلغي الدور القيادي والقرار الحاسم في لحظته .

ان علينا اولا ايقاف التدهور وثانيا العودة اليها بالتخفيض .. هكذا . لقد بنينا كل ما هدمه العدوان واضفنا له . ولكن لابد من ايقاف بعض الخطوات عند حد يتناسب مع ظروف اقتصادنا .

القطاع المختلط

وتعقيبا على عرض السيد حكمت ابراهيم رئيس ديوان الرقابة المالية . قال سيادته :

قبل ان نعبر هذه النقطة . قلت ان موضوع القطاع المختلط معروض للمناقشة . اما القطاع الاشتراكي . وحتى الممول ذاتيا . فيجب ان نضع ايدينا على امواله بنفس الطريقة المتعلقة بالنشاط الاشتراكي الممول مركزيا .

لماذا طلبت مناقشة ودراسة هذه النقطة بالذات بعمق واعني بذلك القطاع المختلط ؟ ذلك لان تصوري الذي ساشرحه لكم .. كما يمكنكم التصحيح على ما اطرحه . هو ان المحرك الاساسي في الادارة وتوجيه الاموال وتطويرها الان في القطاع المختلط هو موظفو الدولة في مجلس الادارة . هذا هو الانطباع المتكون لدي بالنسبة للقطاع المختلط .. ولكن لماذا ؟ لان نسبة المشاركة بشكل عام هي ٥١٪ للدولة . ٢٥٪ للدولة و٧٥٪ كحد اعلى للقطاع الخاص . وفي السابق كانت في غير هذه النسبة .

ما اريد الاطمئنان بصدده فقط . هو ان يكون القطاع الخاص ممثلا بطريقة يستطيع بها ان يتخذ قرارا بحجم مشاركته . والا فان ثقل القرار في توجيه التمويل . وفي تحديد اتجاه الاستثمار . وفي تقليص النفقات . وفي زيادة الانتاج يحصل عمليا بعقل دولة فحسب . بينما كان من اهم مبادىء القطاع المختلط هو ان تطل الدولة منه على عقل القطاع الخاص وتعطي لعقله وتدبيره ارجحية في هذا الميدان . مع مراقبة لما ينبغي لكي لايضغط النشاط باتجاه معاكس لمفاهيمنا الاجتماعية . ويكفي عقل الدولة مسرح القطاع الاشتراكي لتجرب فيه ابداعاتها العقلية وهمتها . هذا فيما اذا رايتم ان وضع اي قيد عليه يؤديه حتى لايبقى موظفو الدولة في حالة تسيب على صورة ما يؤدي القطاع المختلط . كما لو كان بقرة حلوب . وانما يبدأ يتعامل معه وفق روحية هذه المبادىء بوجه عام . مع اخذ خصوصية القطاع المختلط بنظر الاعتبار . على ممثلي الدولة فيه ان يحاولوا محاولة جدية ليحسنوا صورة الحال في ضوء هذه المبادىء ونريد ان نعرف في نهاية السنة كيف جرى تحسين اداء النشاط المختلط . وان يحاسب ممثلو الدولة في كل مجلس ادارة على اساس النتائج التي حققوها . ومن لايصلح يستبدل بغيره . او يحاسب وفق القوانين . وخاصة اذا كان تقصيره من النوع الذي لايجوز السكوت عنه . وعلى موظفي الدولة في مجلس ادارة النشاط المختلط ان يلعبوا دورهم في ضوء هذه المبادىء لتشذيب العمليات المرهقة التي لاتحمل معنى جديا في الاقتصاد العراقي .

ولكي لانمر على امور قد يكررها الاخرون بنفس الصيغة التي طرحها الاستاذ حكمت ابراهيم رئيس ديوان الرقابة المالية . فانا موافق على ان

يدرس هذا الموضوع بصورة مستقلة وان يدرج على جدول اعمال مجلس الوزراء . وان تقدمه جهة بدون مقترحات .. فهل ترغبون في ان يدرس من قبل اللجنة الاقتصادية .

ان القطاع المختلط مقر في منهجنا الاشتراكي ولكننا هبطنا بنسبة مساهمة الدولة فقط بسبب السلبيات التي اشار لها الرفيق حكمت ابراهيم وايضا لكي نعطي مجلس الادارة قدرة التصرف الاعلى حتى لايظل رهنا للموظفين في الدولة لذلك هبطنا بنسبة مساهمة الدولة قانونيا من ٥١٪ كحد اعلى الى ٢٥٪ كحد ادنى .

لذلك ينبغي دراسة هذا الموضوع سواء داخل اللجنة الاقتصادية او من قبل لجنة مستقلة

المبدأ الاقتصادي العام

وتعقيبا على ما طرحه السيد رئيس ديوان الرقابة المالية بان يدرس الموضوع من قبل لجنة برئاسة السيد طه ياسين رمضان قال سيادته .

نعم ، موافق ، لكي تدرسه بشكل مستقل والاتجاه كيف ندعم هذا القطاع ونطوره ونطور انتاجه كما ونوعا .

انظروا رفاق ان المبدأ الاقتصادي العام ، والذي هو ليس من اختراعنا نحن بسبب الظرف الذي مر بنا ، وانما المبدأ السليم هو انه لايجوز لجهة ان تصرف اكثر من مواردها ، وفي الميزانية هناك دائما حقلان : موارد ومصروفات وعلينا ان نتذكر المثل العراقي المستخدم شعبيا بالخشية في الدخول بالايراد والمصروف فيقول القائل (لاتدخلنا في ايراد ومصرف) لذلك فكل دولة تريد ان يكون اقتصادها سليما ، عليها ان تصرف بقدر مواردها ، ولكن عندما تبدأ تصرف اكثر من مواردها لابد ان يختل البناء الاقتصادي ومنه البناء النقدي ، وفي كل صلتنا مع العاملين في الدولة او مع شعبنا فان اهم شيء هو ان المشكلة التي نتوصل لها علينا ان نتمكن من شرحها لشعبنا ، ومن ضمن شعبنا الموظفون الذين سيواجهون الصعوبات ويواجهون ايضا ضيقا في تطبيق هذه القرارات ، لكن كم يستمر هذا الضيق ؟ ان هذه الفترة مثل الحالة التي يواجهها المدافع اذا صمد في الموضع الدفاعي عندما يحصل خرق في الموضع الدفاعي فان اهم نقطة يجب ان يعتني بها القائد الميداني ، وحتى القيادات الاعلى هي ان اول شيء تقوله له عبر الهاتف : عليك تقوية الاكتاف وامنع توسيع الخرق وحاول بعد ذلك ما استطعت تضييق منطقة الخرق حتى يبدأ بعد ذلك الهجوم المقابل .

اليس كذلك يا رفيق عبد الجوار دنون ؟ .. هذا هو المبدأ ، ان حالتكم توصف على ما يمكن ان يوصف به حال المقاتلين في الموضع الدفاعي وفق الصورة التي تحدثنا عنها ، ولكن بعد حين عندما تتحملون الثقل النفسي والعمل لهذه التدابير وتصمدون عليها فسوف تجنون نتائجها النفسية الايجابية والعملية .

انكم ستواجهون الحال على هذا الوصف المجازي المستعار من العمل العسكري ، فهل الافضل ان يتوسع الخرق بحيث عندما تريدون وقف هذا الخرق وبالتالي تنظمون فكرة الهجوم المقابل ، فانكم تحتاجون الى قطعات اكثر وزمن أطول وتضحيات اعلى ، ام ان الافضل هو ان يحافظ الموجودون على هيكل الموضع الدفاعي سليما بوجه عام مع ايقاف الخرق ، وتضبيط وتقوية الاكتاف حتى لا يتوسع يمينا وشمالا فالصمود في الموضع الدفاعي يصبح هدفا ، وتحمل كل التضحيات وثقل النيران التي تقع على الموضع الدفاعي حتى نحقق الخطوات اللاحقة باقل ما يمكن من الكلفة ، هذا هو الحال وبعدها يبدأ الهجوم المقابل ونطرد العدو ، لذلك ستواجهون ظرفا جديدا الى ان تدور العجلة والكل سينال من فوائدها ، فالذي تخصيصاته مليار سوف تصبح مليارا ونصف المليار ، وهي في مكانها ، بسبب تحسن سعر صرف الدينار ، والذي راتبه ٢٠٠ الف دينار سيصبح ٣٠٠ دينار ، وهو في مكانه ، اي ان الرقم يبقى ولكن قيمته تزداد ، اذن هذا هو ما تحتاجونه ، انه الصمود وتحمل ضغط هجوم العدو ، الهجوم الان عليكم ، وجميعكم شخص ذلك بوضوح ، وقد فشل العدو في الميدان العسكري في تحقيق الاهداف التي رسمها على اساس هذا الميدان ، كما فشل في استخدام الاعلام العالمي لان شعبنا بالنتيجة وبعد ست سنوات خرج وقال نريد هذا الطريق ، فهل هناك اعلان اقوى لفشل ضغط العدو علينا وبكل الاتجاهات بما في ذلك الجانب الاعلامي ، من اعلان شعبنا لارادته في يوم الزحف الكبير ؟ ..

اذن فان العدو قد فشل في الميادين الاخرى ، وما بقي يعلق عليه املا هو ان يستمر هذا التدهور في الميدان الاقتصادي ، واذا كان لابد من ان نقدم تضحية فعلى كل واحد منا ان يقدمها من مكانه وبقدر ما يتحمل .

ان الخطر كل الخطر هو ان يحصل التدهور ونظل نحن نراقب التدهور وهو يحدث ، ونلائم انفسنا معه ، ولا نوقفه او نعالجه .

لقد حان الوقت الان لان نوقف التدهور ونعالجه من احل ان نحسن حالنا على اساس مبدا ان لانصرف ما يزيد على مواردنا ، متى نصل الى ذلك ؟ نصل اليه طالما امتلكنا عزيمة وفكرا مستنيرا .. لابد ان نصله ونعتبر انفسنا دولة نفطية وغير نفطية ، نفطية حتى نستهلك نفطا بدون عملة صعبة ، نصرفه على معاملنا وعلى سياراتنا وعلى انارتنا ، وغير نفطية لاننا لانصدر نفطا لانه ممنوع علينا الى ان يحصل في هذا الجانب خرق لصالحنا .

التحويل والطبع النقدي

وحول ما طرحه السيد رئيس هيئة التخطيط بشان موضوع التحويل والطبع النقدي والعجز في التحويل ، قال سيادته :

ولكن ليس من خلال طبع جديد ، حتى لايحصل تضخم في الكتلة النقدية المتداولة ، ان هذه نقطة عليها نقاش ، ولكي لانتركها تضيع فان الفكرة هل تؤسس مصارف جديدة ام لا ؟ المطلوب ان تدرسها جنابك في لجنة برئاستك وعضوية امين عبدالكريم وزير المالية الاسبق ، وصبحي فرنكول ، وحنا رزوقي ، ونائب محافظ البنك المركزي مع ملاحظة ما يلي .

اولا عليكم قراءة الازمات المماثلة ، هل تم توسيع المصارف ام قلصوها ، ولماذا ؟ .. ثانيا تاخذون خصوصية العراق ، فكل تجربة هي ارث انساني لكن كيف يجري التعامل معها ، هل نقلا او استيعابا ؟ فمثلا البنوك في المانيا عندما تتسع فانها توسع النشاط الانمائي وعموم النشاط الاقتصادي لانها تزيد فرص الاقراض ومساحة الاقراض وعندما تتوسع مساحة الاقراض يتوسع النشاط الاقتصادي ، هل ان هذه المصارف ستلعب مثل هذا الدور عندنا ، مثلا وفي نفس الظروف التي نحن عليها ؟ اي هل تلعب دورا ايجابيا في كل ظرفنا المحاصر ام لا ؟ ان ذلك يحتاج الى دراسة معمقة مع ملاحظة ما اشرنا اليه ، اطلعوا على ماذا عملوا في الارجنتين وكذلك ماذا فعلوا في البرازيل وفي الحرب العالمية الاولى ماذا فعلت المانيا ، وبعض الدول الاوربية ، بعد ذلك ارجعوا وادرسوا خصوصيتكم بعمق وفي ضوئها قدموا دراستكم ..

انني اشعر اليوم بالراحة اكثر لانني اشعر اننا وضعنا ايدينا على امكانية تحسين الحال او ايقاف التدهور في الاقل

جريدة الجمهورية العدد (٩١٥٨) في ١٩٩٥/١٠/٣١

القائد يضع حلولاً اقتصادية عاجلة لإنقاذ العراق من العوامل السلبية

كان الحصار ومازال معركة مستمرة بين ارادة العراقيين وارادة الاعداء الذين فشلوا في انجاز تصفياتهم الخائبة

(تدني قيمة الدينار وازدياد هامش التضخم والزيادة المضطردة في الاسعار اخذت حالة من حالات التسارع المرفوض)

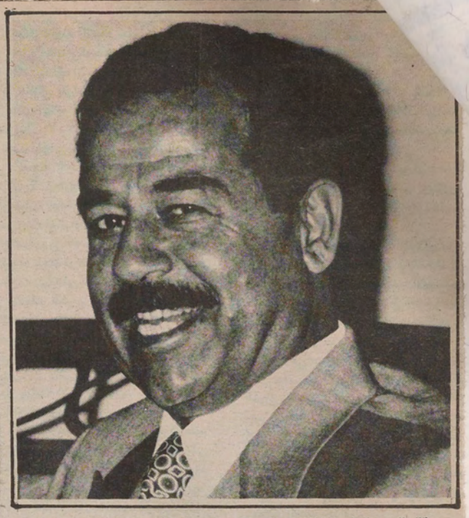

قال السيد الرئيس القائد صدام حسين ان معركة الحصار ما زالت مستمرة بين ارادة العراقيين وارادة الاعداء الذين ابعدوا عنهم كل معنى من معاني الهداية والانسانية والخير وقد امتدت معركة الحصار الى الآن .. والى أن ياذن الله متوجاً باستحقاق الايمان ارادة العراقيين .

واضاف السيد الرئيس القائد رعاه الله في رسالة وجهها الى السادة اعضاء مجلس الوزراء في (٣) كانون اول عام (١٩٩٥) قائلاً .. لقد تصدى العراقيون بنخوتهم لمهمة اعادة اعمار كل ما دمره العدوان .. لتمضي الحياة في مستلزماتها المادية ضمن مجراها الى جانب ما تحمله هذه المهمة العظيمة من مستلزمات اعتبارية وروحية كنتيجة لممارستها وانجازها .

وفي ما ياتي نص رسالة السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه للسادة أعضاء مجلس الوزراء ..

بسم الله الرحمن الرحيم

ايها الرفاق والاخوة .. اعضاء مجلس الوزراء ..

السلام عليكم ..

كان الحصار ، وما زال ، معركة مستمرة بين ارادة العراقيين وارادة الاعداء ، الذين ابعدوا عنهم كل معنى من معاني الهداية والانسانية والخير ، وقد امتدت معركة الحصار الى الآن ، والى أن ياذن الله متوجاً باستحقاق الايمان ارادة العراقيين ، بعد أن فشلت كل محاولات العدوان والعدوانيين في انجاز كل الاهداف التي تمثل رغبتهم وتمنياتهم الخائبة ضد العراق ، لذلك فان نجاحنا كشعب ، وكاجهزة دولة فيه ، يعد نجاحاً عظيماً بواحدة من أهم ، وأشمل ، وأعقد المعارك التي قلّ نظيرها ، وقلّ الفوز في معان كمعاني الفوز فيها ..

لقد واجه شعب العراق العظيم معارك الاعلام الرهيب منذ ، وقبل ، الثاني من آب ، يوم النداء الأغر ، وحتى يوم الزحف الكبير وكان وقعه على النفوس ، أو بعض النفوس ، كوقع القنابل والصواريخ ، أو أشد منها وقعاً ، وكانت صفحات المنازلة العسكرية على ما أنتم تعرفون عنها وعن تفاصيلها ، وقد حصل كل هذا ، يردفه هذا الحصار الظالم ، كاقذر وسيلة من وسائل الاشرار ، ضد شعب العراق العظيم ، ومع كل ذلك انتخى احرار العراق وحرائره ، انتخى الجميع بقيادة من قادهم على كل مستويات الدولة والمجتمع ، فتصدوا لواحدة من أخطر المهام في هذا الجو ، الذي يملاه عدوان متعدد الاشكال والميادين ، عدوان عسكري ، اعلامي ، استخباري ، وحصار اقتصادي .

لقد تصدى العراقيون بنخوتهم لمهمة اعادة اعمار كل ما دمره العدوان ، لتمضي الحياة في مستلزماتها المادية ، ضمن مجراها ، الى جانب ما تحمله هذه المهمة العظيمة من مستلزمات اعتبارية وروحية ، كنتيجة لممارستها وانجازها .

وعندما برع العراقيون في مهمتهم هذه ، متوكلين على الواحد الاحد ، صاحب القدرة الاعلى ، وجدوا بعد حين من خط بداية اعادة الاعمار ان مجرد اعادة الاعمار لوحدها قد تبقي مسافة غير مجسّرة في خط مسيرتنا العظيمة ، وزمنها الماجد ، فاردفوا هذا بما رافقه كاستحقاق لمرحلته ، وبما تمكنوا عليه من بناء جديد اضافي .

وها قد مكّنهم الله من اعادة الاعمار ، ومكّنهم مما مكّنهم في البناء الجديد ، وبعد طول زمن الحصار الذي أتى على الكثير من خزين الدولة ، مما يشكل جزءاً من ثروتها الحية .

ورغم ما تم بذله من جهود كبيرة على كل المستويات ، فقد وجدنا ان مشكلة تدني قيمة صرف الدينار قياساً الى الدولار ما زالت قائمة ، وما زال معها ماثلاً للعيان ازدياد هامش التضخم ، ومع كل هذا وذاك ، وبسببها ، ولاسباب اخرى ، فان الاسعار في زيادة مضطردة ، وان كل هذا قد أخذ حالة من حالات التسارع المرفوض في السنوات ، بل وفي الاشهر ، الاخيرة ، أمام هذه الظاهرة وما تعنيه من تآكل قيمة مدخرات العراقيين ، ورواتبهم واجورهم ، حتى تتدنى الى ما هو مرفوض .

وأمام حالة استمرار انقطاع مورد العملة الاجنبية ، أو ما تسمى بالعملة الصعبة ، بسبب استمرار الحصار ، وعدم السماح للعراق بتصدير ثروته خارج العراق ، وفي مقدمتها النفط .. أمام كل هذا ، فقد اتيح أمامي أن اتامل في وضعنا الاقتصادي والمالي لبضعة أيام ، فوجدت ان هذا الوضع بحاجة الى وقفة أكثر جدية وشمولية من كل وقفاتنا الاخرى ازاءه ، وان لا تكون هذه الوقفة من الدولة واجهزتها المعنية فحسب ، وانما أيضاً من الشعب الذي يردفنا دائماً بدعمه المعنوي ، وطاقته العظيمة ، وبركات دعائه ، بعد أن نلعب دورنا في وضع الحقائق كما هي أمامه ، وتعبئته بالاتجاه الذي يقع عليه الخيار .

وقد وجدت ان أقول لكم في الوقت الذي اقدم اليكم اقتراحاتي لما اتصوره من حل عاجل ، كمفتاح لتغيير جدي في ايقاف العوامل السلبية عند حد يتفق عليه ، والسعي لتحسين الحال ، فانني مطالب ، على اساس مسؤوليتي ، وتسهيلاً للقرار ، بان أقول لكم ان بعض الافكار في ما أراه ، انما هي قرار ، وليس فكرة للمناقشة فحسب ، وان القسم الاكبر مما سأعرضه عليكم هو للمناقشة التي تفضي الى ما سنتفق عليه من حلول ، متكلين على الله ..

١ ـ ان من جملة ما يستوجب لتقليص هامش التضخم وبالتالي تقليص هامش زيادة الاسعار ، أو ايقافها عند حد معين ، وضغط ، أو ايقاف سياسة ملاحقة الحاجة على اساس ابقاء الامور على ما هي عليه ، واصدار اذونات السحب الخاص .. هو ضغط الانفاق الحكومي .. والتوقف عن اصدار اذونات لطبع عملة ورقية اضافية ..

٢ ـ ان ما تحتاجه الاشارة الواردة في (١) اعلاه الى التوقف عن اصدار اوراق نقدية جديدة ، اضافة الى حجم الكتلة النقدية المتداولة ، هو أن لا يتجاوز الصرف حدوداً يتفق عليها ، لنحافظ على مبدأ عدم اصدار عملة اضافية .

٣ ـ ان ما ورد في (٢) أعلاه يقتضي أن تعتمد سياسة ايقاف التدهور فوراً ، وأول ما يستلزمه هذا هو عدم زيادة حجم تخصيصات المنهاج الاستثماري السنوي لعام ١٩٩٦ ، وميزانية الانفاق الجاري ، وأن يكون القياس ، ابتداءً ، على أساس الصرف المتحقق فعلاً للتخصيصات المنفذة لميزانية وخطة عام ١٩٩٥ .

٤ ـ ان ننطلق مما ورد في (٣) اعلاه لنقلص الانفاق والتخصيصات بنسبة يتفق عليها ، لنضمن تحسين الاحوال في نسبتها هذه ، وفي ميادين اخرى .

٥ ـ تخفيض سيارات الاركاب الشخصي في كل أجهزة الدولة ، وبيع هذه السيارات اصولياً في مزايدة عامة ، وفقاً للقانون ، وأن لا تعفى من سحب هذه النسبة حتى سيارات رئيس الجمهورية والمكاتب والاجهزة المرتبطة به .

والجهة الوحيدة التي لا تشمل بهذا القرار هي وزارة الدفاع ، على أن يتولى رئيس الجمهورية ، القائد العام للقوات المسلحة ، النظر في ما هو ممكن منها ، وعلى أساس القياس القانوني للاركاب .

٦ ـ ضغط جانب من نفقات القوات المسلحة .

ويتولى رئيس الجمهورية ، القائد العام للقوات المسلحة ، دراسة ما يمكن منها مع الجهات المعنية .

٧ ـ عدم الموافقة على أي نوع جديد من أنواع الخدمات (أي رفض أي توسع افقي فيها ، لاي سبب كان) وتخفيض ما يلزم من الصرف عليها ، وابقائه ضمن حدود فنية وعلمية فحسب ، وبما يمثل الحد الادنى ، الذي بعده يكون خراب ما هو قائم فعلاً .

٨ ـ عدم ادخال مشاريع استثمار جديد الا لما يطور نوع القائم منه بنسبة مغرية ، أو يزيد من كمّه بنسبة مغرية ايضاً ، أو ان يكون مشروعاً جديداً يدخل الى السوق سلعة ضمن زمن ليس طويلاً ليحل لنا اختناقاً بيّناً ..

وان يناقش كل مشروع جديد من هذه المشاريع واحداً واحداً في مجلس كل وزارة على مستواها ، ومن قبل هيئة المديرين (هيئة يرأسها المدير العام ويكون في عضويتها المدراء فيها) ، على مستوى المديرية العامة ، وما يماثلها ، وأن تتخذ القرارات حولها قبل رفعها الى الجهات العليا للنظر فيها ، وأن تكون القرارات عنها في كل المستويات باغلبية الثلثين ، وحتى اشعار آخر ، وأن تناقش في اللجنة الاقتصادية ، وبحضور الوزير المعني ، حالة بحالة ، ثم تعرض بعد موافقة اللجنة الاقتصادية باغلبية الثلثين ، على مجلس الوزراء لتناقش وتقر به بعد المناقشة ، لتاخذ بعد ذلك طريقها المعروف دستورياً .

٩ ـ تناقش المشاريع الممولة ذاتياً بنفس الطريقة التي وردت في (٨) أعلاه ، وتعرض لتناقش وتقر بنفس السلسلة .

١٠ ـ لا زيادة في الرواتب والاجور بقرارات الدولة .

١١ ـ اعادة النظر في الدعم وفق ما يتفق عليه .. وايقاف أي توسع في المساعدة ، وحتى اشعار آخر .

١٢ ـ زيادة موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم ، والغاء الاعفاءات المقررة على من هو قادر على الدفع ، ومن يشارك فعلاً في زيادة هامش التضخم من خلال زيادة الاجور ، أو أسعار الخدمات .

١٣ ـ زيادة اسعار بعض الخدمات على الشرائح القادرة على الدفع .

١٤ ـ الغاء أي توسع في الدعم ، أو استحداث ابواب جديدة له ، الا اضطراراً وبقرار معلل .

١٥ ـ تحسين جباية الرسوم والضرائب ، والبحث في كيفية زيادة مساحة المشمولين بها ، وفق كيفية لا تؤدي الى انكماش حركة الاقتصاد .

١٦ ـ البحث في امكانية بيع ما يمكن من ممتلكات الدولة لتزيد واردات البنك المركزي من العملة الورقية ، بدلاً من طباعتها ، ووفق اسس يتفق عليها ، وعلى اساس القوانين النافذة .

١٧ ـ دراسة امكانية تخفيض نسبة من كمية مجمل الاوراق المالية المتداولة .

١٨ ـ وضع اليد على مدخرات نشاطات التمويل الذاتي ، أو تقييد الصرف منها بحدود نسبة من مدخراتها ، وتوجيه المسحوب منها الى ميدانه ، حسب اسبقية تضعها هيئة المديرين في النشاطات المقصودة بالنسبة لكل ما يتعلق بصلاحيات المدير العام ، ولمجلس الوزارة الرأي بما يتعلق بصلاحيات المستويات الاعلى ضمن الوزارة .

١٩ ـ دراسة امكانية فرض رسوم اضعاف التضخم على مبيعات سلع الدولة ، والقطاع الخاص ، وبعض الخدمات التي تقدمها الدولة أيضاً .

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

٢٠ ـ دعم وتطوير الاجهزة المالية ، وديوان الرقابة المالية ، بما يجعلهما قادرين على انجاز المهمات المسندة اليهما ، في ما ورد في هذه الرسالة .

ومن الله التوفيق ، وعليه توكلنا ..

ومن نخوة العراقيين ، ووعيهم ، ومبدئيتهم ، وصمودهم ، ووفائهم ، ومن اخلاصكم وما نتوسمه فيكم من خبرة وعطاء ، نستمد العون ، ان شاء الله .

ملاحظة :

لقد اضاف الرفيق طه ياسين ، نائب رئيس الوزراء ، مقترحاً يدعو الى الاهتمام بتنمية مواردنا البسيطة من العملة الاجنبية الصعبة ، ووافق عليه المجتمعون .. لذلك يعتبر جزءاً من الخطة .

صدام حسين
رئيس الجمهورية
في ١١ / رجب / ١٤١٦ هـ
٣ / كانون الاول / ١٩٩٥ م

جريدة العراق العدد (٥٩٠٦) في ١٩٩٦/١/١

صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها pages cannot be separated for imaging

في حديث مهم خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس الوزراء

القائد يدعو الى ضوابط صارمة لمنع تلوث البيئة والانهار

اقرار مقترحات توزيع الاراضي الزراعية بمحافظات ميسان والبصرة وذي قار

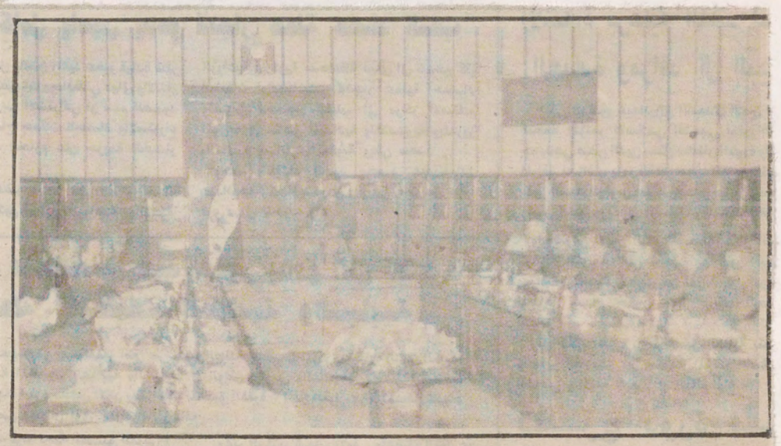

بغداد / واع .. قال السيد الرئيس القائد صدام حسين حفظه الله ورعاه .. ان تلوث البيئة موضوع يحظى باهتمام دولي كبير وانه يشكل ثقلا حقيقيا على السكان في الدول الصناعية الا ان البيئة في العراق نظيفة عموماً ولكننا ما لم نضع من الآن ضوابط صارمة لمنع تلوث البيئة والانهار فاننا سنصل الى نفس الحالة التي تشكو منها الآن المجتمعات الاوربية والامريكية حيث اصبحت مياه الانهار هناك ليست ملوثة فحسب بل تحوي مواد كيمياوية سامة قضت على الاحياء المائية .

وقال سيادته .. ان استخدام الانهار في العراق ليس مثل استخدام الانهار في اوربا وفي امريكا فالعراقيون منذ آلاف السنين ابتكروا شبكات الري لسقي مزروعاتهم من مياه الانهار اضافة الى السباحة والاستخدامات المنزلية للمياه في حين لا تستخدم مياه الانهار في اوربا

مثلا للسقي أو لتامين مياه الشرب الامر الذي يتطلب منا ان نجعل الاهتمام بنظافة انهارنا من التلوث الصناعي وغير الصناعي من اهتماماتنا المركزية وان يشغل ذلك المعنيين في القطاع الصناعي الاشتراكي والمختلط والخاص والقطاع الصحي والقطاع الزراعي وقطاع التربية والتعليم العالي وقطاع الاعلام وغيرها وأن يكثف وينشر الوعي بشكل واسع بين فروع الدولة والمواطنين .

جاء ذلك في حديث مهم للسيد الرئيس القائد صدام حسين رعاه الله خلال ترؤس سيادته الجلسة الاربعين لمجلس الوزراء واثناء مناقشة المجلس موضوع (تلوث البيئة والمياه) الوارد في تقرير وضعته لجنة مختصة وبعد المناقشة أقر مجلس الوزراء احالة الدراسة الى اللجنة الصناعية لكي تضع البرامج والاجراءات التي تحقق نتائج ملموسة بكلفة أقل وتنفذ في ظرف الحصار الجائر وكذلك تخطط للبرامج الاخرى لتنفيذها بعد رفع الحصار أو يجري تطويرها حسب قدرات العراق التكنولوجية .

كما أمر السيد الرئيس القائد رعاه الله ان يعاد بحث الموضوع لاهميته في مجلس الوزراء مجدداً .

وكان من بين المواد المدرجة في جدول أعمال مجلس الوزراء تقرير ومقترحات اللجنة التي أمر بتشكيلها السيد الرئيس القائد رعاه الله في الجلسة الثالثة والثلاثين في ٢٧ / ٨ / ١٩٩٥ برئاسة السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية والتي درست توزيع الاراضي الزراعية المستصلحة في محافظات ميسان والبصرة وذي قار على سكان المنطقة وتقديم التسهيلات الادارية والزراعية والاروائية لها وبعد المناقشة أقر مجلس الوزراء المقترحات المقدمة .

ثم ناقش المجلس تقرير اللجنة الوزارية برئاسة السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء التي أمر بتشكيلها السيد الرئيس القائد حفظه الله في الجلسة الرابعة والثلاثين المنعقدة في ٣ / ٩ / ١٩٩٥ لدراسة اعادة تشكيل مجالس الوزارات .

وبعد المناقشة تم ادخال تعديلات على مقترحات اللجنة وتم التاكيد على ان تمارس هذه المجالس وفق توجيه السيد الرئيس القائد مناقشة القضايا المطروحة عليها بكل حرية وان لا يحاسب أي عضو فيها على ما يبديه من أراء وفق مبدأ الشورى والديمقراطية والعمل الجماعي وقد تضمنت المقترحات التي اقرت المبادىء والصلاحيات والاختصاصات العامة والخاصة .

كما درس مجلس الوزراء تقرير اللجنة الخاصة التي أمر بتشكيلها السيد الرئيس القائد في الجلسة السادسة والثلاثين في ١٧ / ٩ / ١٩٩٥ لوضع الاسس وتحديد المحفزات لمن يساهم في الاخبار عن الاموال والممتلكات الخاصة المسروقة ويساهم في ضبطها أو القاء القبض على السارق سواء من المواطنين أو من قبل هيئات التحقيق وبما يوسع قاعدة المشاركة الشعبية في مكافحة السرقات .

وبعد المناقشة أقر مجلس الوزراء المقترحات والمبادىء واوصى باحالتها الى المجلس الوطني .

جريدة العراق العدد (٥٨٩٤) في ١٩٩٥/١١/١٧

pages cannot be separated for imaging صفحات لا يمكن فصلها من أجل تصويرها